جـــــــامعة 8 مـــــــــــاي 1945

قالـــــــمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)

من اعداد الطالبين:

- بولحفة عبد الله
- غمراني صالح

تحت اشراف الاستاذة:

- عزوزي خديجة

السنة الجامعية: 2018-2019

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين

محمد-صلى الله عليه وسلم- أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها إلى منبع صمودي وقوتي وسر

نجاحي إلى نبع الحنان والتضحية "أمي" الغالية أطال الله في عمرها

إلى رمز العطاء والتضحية.. إلى من فرش لي الطريق وردا.. وحصد الأشواك عن

دربي ليمهد لي طريق العلم.. إلى الذي وقف أمام كل المتاعب والصعوبات

في سبيل تعليمي... "أبي "الغالي أطال الله في عمره

إلى أحلى ما أهدتني الحياة وأشرقت شمسها في سماء حياتي... إلى من ساندتني

في الدراسة وتتقاسم معي مشوار حياتي... إلى الروح التي سكنت روحي "آسيا"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إخوتي أسأل الله أن يحفظهم لي

إلى أعز صديقين ورفيقا مشواري الدراسي: "عبد النور" "عزو"

إلى أخي الذي ولدته الأيام وزميلي في هذا العمل "صالح"

إلى أصدقائي وزملاء الدراسة بالأخص "زاكي"

إلى أصدقاء الذكريات... ذكريات الأخوة الذين أحببتهم وأحبوني

إلى روح أعز الناس: خالي، عمي وعمتي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته

– عبد الله –

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد-صلى الله عليه وسلم- أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى سر النجاح والفلاح التي حملتني هن على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة أمي العزيزة حفظها الله، وإلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه أبي اطال الله عمره.

الى جميع اخوتي خاصة حسام، والى جميع افراد عائلتي صغيرهم وكبيرهم

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة اكثر إخوتي:

اخي وزميلي في هذا العمل عبد الله، و صديقيَّ الدراسة "عزو" و "زاكي"

الى أصدقائي "امير، يحيى، ياسين، حمزة، رابح، حسام، متمنا لهم النجاح في حياتهم.

-صالح-

شكر و تقدير

بعد شكر الخالق سبحانه وتعالى نتقدم بأسمى عبارات الإمتنان للأستاذة عزوزي خديجة على حسن رعايتها وتوجيهاتها القيّمة وفائق اهتمامها، طيلة إشرافها على إعداد هذه المذكرة.

والى كل من كان له الفضل في انجاز هذا العمل

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حصيلة النشاطات بشعب فرع الصناعات الغذائية	52
2	تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الاقتصادية للفترة (2000-2004)	60
3	تطور القيمة المضافة (1996-2004)	62
4	نسب الترابط الامامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني	64
5	تطور واردات السلع الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)	67
6	تطور صادرات السلع الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)	70
7	مقارنة بين صادرات وواردات المواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)	72
8	واردات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية سنتي (2016-2017)	74
9	صادرات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية سنتي (2016-2017)	74

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور واردات الصناعات الغذائية خلال الفترة (1980-2012)	68
2	تطور صادرات الصناعات الغذائية خلال الفترة (1980-2012)	71

الفـــهـرس

الإهداء	I
تشكر وتقدير	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
جدول الفهرس	VI
المقدمة	أ- ث
الفصل الأول: الإطار النظري للصناعات الغذائية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها	3
المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة الغذائية	3
المطلب الثاني: تعريف الصناعات الغذائية	6
المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية	7
المطلب الرابع: خصائص الصناعات الغذائية	8
المبحث الثاني: موقع الصناعات الغذائية بالنسبة للصناعات الأخرى	10
المطلب الأول: موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع	10
1. من زاوية الملكية	10
2. من زاوية الهدف من التصنيع	10
3. من زاوية نوع الصناعة	10
المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى	11
1. علاقتها بالقطاع الصناعي	11
2. علاقتها بالقطاع الفلاحي	13
3. علاقتها بالقطاع الخدمي	17
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: التجارة الخارجية بين الاستيراد والتصدير	
تمهيد	21
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	22
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	22
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها	23

1. أسباب قيام التجارة الخارجية	23
2. أهمية التجارة الخارجية	24
المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية	26
1. نظرية الميزة المطلقة	26
2. نظرية الميزة النسبية	28
3. النظرية النسبية في عوامل الإنتاج "هكشر أولين"	30
المبحث الثاني: ماهية التصدير والاستيراد	33
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأنواعه وأسباب اللجوء إليه	33
1. مفهوم التصدير	33
2. أهمية التصدير	34
3. أنواع التصدير	34
4. أسباب ودوافع اللجوء إلى التصدير	36
المطلب الثاني: مزايا وعيوب التصدير وإجراءاته	38
1. إجراءات التصدير	38
2. مزايا وعيوب التصدير	40
المطلب الثالث: مفهوم الاستيراد وأهميته	40
1. مفهوم الاستيراد	40
2. أهمية الاستيراد	41
المطلب الرابع: أنواع الاستيراد وإجراءاته	42
1. أنواع الاستيراد	42
2. إجراءات عملية الاستيراد	42
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير 1980-2012	
تمهيد	47
المبحث الأول:الصناعات الغذائية في الجزائر	48
المطلب الأول: تطور الصناعات الغذائية في الجزائر	48
المطلب الثاني: ملامح قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	51
المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني	58
المبحث الثاني: تطور الصادرات والواردات الغذائية الجزائرية	66

المطلب الأول: تطور الواردات خلال الفترة 1980-2012	66
المطلب الثاني: تطور الصادرات خلال الفترة 1980-2012	69
المطلب الثالث: مقارنة بين واردات و صادرات المواد الغذائية في الجزائر	72
المطلب الرابع: صادرات وواردات الجزائر من المواد الغذائية	73
خلاصة الفصل	76
خاتمة عامة	78
قائمة المراجع	82

مقدمة عامة

يشهد العالم تغيرات متواصلة في كافة المجالات بما فيها المجال الاقتصادي الذي يتفرع بدوره الى عدة قطاعات منها قطاع الصناعة، الزراعة و كذا التجارة بأشكالها المختلفة، حيث تعتبر التجارة الخارجية الجسر الرابط بين دول العالم، كونها أداة تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد العالمية بأكبر قدر من الكفاءة، أي حصول كل دولة على اكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هاته الموارد، فـ لتجارة الخارجية ضرورة هامة من ضرورات المجتمع لمواجهة مطالب واحتياجات الشعوب و المجتمعات و المنظمات والتكتلات على اختلاف أنواعها، وقد احتلت بذلك مكانتها المرموقة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية حيث شهدت هذه العلاقات تغيرات متعددة في العقد الاخير من القرن العشرين والتي ما زالت تتفاعل فيما بينها مع حلول القرن الواحد والعشرين بوتيرة متسارعة كان اثرها بارزا على كل الدول وبالخصوص الدول النامية.

وتعد مشكلة تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة، والذي يقابله التراجع في الانتاج الزراعي من ابرز المهام التنموية التي تقع على عاتق البلدان النامية، بالإضافة الى ما سبق بروز الازمة المالية الاخيرة وما سبقها من تصاعد كبير في اسعار السلع الغذائية وتناقص المخزون العالمي، فإنه من المتوقع ان تواجه دول العالم ومن بينها الجزائر في المرحلة المقبلة واقعا اقتصاديا جديدا ينبغي الاستعداد الاستراتيجي له، خاصة في ضوء التطورات المتواترة عن اوضاع الغذاء عالميا.

والجزائر كغيرها من الدول كرست مجهودات كبيرة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، الا انه ورغم ذلك يعاني هذا القطاع عدة مشاكل اولها تذبذب في توافر المستلزمات الاولية للصناعة الغذائية محليا وتعتبر هذه المشكلة من اهم المشاكل التي تواجه الصناعة الغذائية في الجزائر، وذلك لأنها مرتبطة بقطاع الزراعة والانتاج الزراعي بالدرجة الاولى، وقد اعتمدت الصناعة الغذائية في مراحل تطورها الاولى على المنتجات الزراعية الداخلية (مثل فرع صناعة السكر الذي كان يعتمد على الشمندر السكري المنتج محليا) ولكنها تحولت تدريجيا الى استيراد معظمها من الخارج، سواء بصورة مواد اولية او في شكل سلع نصف مصنعة مثل الحليب المجفف والمركز، الزيوت النباتية غير المكررة، كما يعاني قطاع الصناعة الغذائية من ضعف النمو الانتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية وعدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منتظم والاكتفاء بالتموين الموسمي مع قصور البنية الاساسية المتعلقة بتوافر المخازن.

واكتسب قطاع الصناعات الغذائية اهميته في الجزائر كونه احد الفروع الاساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الانتاج المحلي والدخل القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث ان للقطاع الزراعي اهمية اساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه احد المدخلات الاساسية لها.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع الصناعات الغذائية في الجزائر وما مدى مساهمتها في عملية التصدير؟

من خلال الاشكالية السابقة يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالصناعات الغذائية وما مكانتها في الاقتصاد الوطني؟
- ما العلاقة بين فرع الصناعات الغذائية والقطاعات الاقتصادية الاخرى؟
- ما هي التطورات التي عرفتها الصناعات الغذائية الجزائرية؟

الفرضيات:

- تحتل الصناعات الغذائية مكانة هامة للاقتصاد الجزائري حيث تعتبر كقطاع بديل للخروج من تبعية قطاع المحروقات.
- للصناعات الغذائية دورا في تحقيق النمو الاقتصادية في الجزائر.
- تعتبر الصناعات الغذائية كأهم قطاع في عملية الاستيراد والتصدير بعد قطاع المحروقات في الجزائر.

صعوبة الدراسة:

- قلة المراجع .
- عدم توفر اي مرجع خاصة بالصناعات الغذائية في مكتبة الكلية.
- اغلبية الاطروحات والمذكرات متشابهة ومحدودة المعلومات.

اهمية الدراسة:

- ابراز واقع الصناعات الغذائية بالنسبة للجزائر ومساهمته في تحريك عملية التنمية باعتباره فرعا مهما من فروع الاقتصاد الصناعي.
- ابراز دور الصناعات الغذائية في تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد الى جانب تشجيعها للقطاع الفلاحي.

اهداف الدراسة:

- التعرف على الاستيراد والتصدير.
- التعرف على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- التعرف على واقع الاستيراد والتصدير بالنسبة للصناعات الغذائية الجزائرية.

حدود الدراسة:

الاطار الزمني للدراسة: يشمل الفترة الممتدة 1980-2012 بالنسبة لصادرات وواردات الجزائر، 2016-2017 بالنسبة لصادرات وواردات بعض المنتجات التي تصدرها وتستوردها الجزائر.

الاطار المكاني للدراسة: تم تحديد الدراسة على الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة فرع قطاع الصناعات الغذائية في مجال الاستيراد والتصدير.

الدراسات السابقة:

هناك مواضيع ودراسات تطرقت الى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا او تطرقت الى احد متغيرات دراستنا والتي نجد منها:

1. دراسة فوزي عبد الرزاق (2006-2007) بعنوان "الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه، الجزائر.
2. دراسة كينة عبد الحفيظ (2012-2013) "بعنوان مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" رسالة ماجستير، الجزائر.

وعند التعرض لهذه الدراسات، فإن القصد من ذلك هو:

التعرف على الملامح العامة لفرع الصناعات الغذائية وبالخصوص في الجزائر، ومقارنته بالفروع الصناعية الأخرى، وهذا من حيث مساهمته في عملية الاستيراد والتصدير لبعض السلع والمنتجات الخاصة بهذا الفرع، ومن هنا سيتناول الباحثين بشيء من الايجاز الدراسات السابقة الذكر لبيان أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

منهج الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة المطروحة وكذا التأكد من صحة الفرضيات او نفيها، تتسم الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض الاطار النظري للصناعات الغذائية بالإضافة الى الاستيراد والتصدير، والمنهج التاريخ لاستعراض تطور الصناعات الغذائية، والمهج التحليلي استخدم في تحليل بيانات الاستيراد والتصدير الخاصة بالجزائر.

خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاث فصول جاءت كما يلي:

الفصل الاول: جاء بعنوان الاطار النظري للصناعات الغذائية حيث تناولنا فيه مبحثين، الاول بعنوان ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها اما المبحث الثاني جاء بعنوان موقع الصناعات الغذائية بالنسبة للصناعات الاخرى.

الفصل الثاني: بعنوان التجارة الخارجية بين الاستيراد والتصدير، حيث تناولنا فيه مبحثين، المبحث الاول بعنوان ماهية التجارة الخارجية، المبحث الثاني ماهية التصدير والاستيراد.

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر تحت عنوان الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير، حيث تناولنا فيه مبحثين، الاول بعنوان الصناعات الغذائية في الجزائر، اما المبحث الثاني تطور الصادرات والواردات الغذائية بالجزائر.

الفصل الاول:

الاطار النظري للصناعات الغذائية

تمهيد

صناعة المواد الغذائية من الأنشطة المعقدة والمتنوعة اجمالا، إلا أنها تهدف إلى اشباع حاجات السكان وإمدادهم بالطاقة الغذائية اللازمة لهم، وتشمل الصناعة الغذائية على تحويل المواد الأولية التي مصدرها زراعي وحيواني إلى عدة أشكال أخرى يستفاد منها في أكثر من مجال.

وقطاع الصناعات الغذائية يعتبر من القطاعات المهمة، حيث تأتي أهميته في كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي و الدخل القومي كما يعد همزة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي، وله أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام و يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

ولتوضيح الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها

المبحث الثاني: موقع الصناعات الغذائية بالنسبة للصناعات الاخرى

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها

يعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الصناعة الغذائية خصائصها وتطورها التاريخي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة الغذائية

تشير بقايا الحضارات في عصور ما قبل التاريخ، أن الإنسان مارس في تلك الفترة من الأزمة التاريخية بعض العمليات المتعلقة بصناعة الأغذية، كجرش الحبوب وتجفيف اللحوم، واستعمال الملح لحفظها، وقد كان قدماء المصريين أول من استخدم حجارة مسطحة في عملية طحن الحبوب، ثم أدخل الرومانيون تحسينات على هذه الحجارة، أدت إلى عملية ظهور الرحي التي لا تزال تستعمل إلى يومنا هذا. [1]

ولقد أدرك المصريون عملية انتفاخ العجينة منذ 2600 سنة ق.م ومارسوا طريقة معينة في انتاج الخبز، إذ عرف المصريون القدماء –عصور ما قبل التاريخ –عدة طرق لاستخراج زيت بذرة الكتان وزيوت أخرى لاستعمالها في الغذاء والطب والإضاءة، إذ كانت البذور تعصر بعصارات حجرية وتصفى وتوضع في أوان لاستعمالها في وقت الحاجة، وبرع المصريون في حفظ الفواكه كالعنب وشراب البيرة وأنتجوا الخميرة التي يستعملوها في صناعة الخبز، إذ لم يكن يدركوا حقيقة التخمر علميا ولكن تطبيقيا نجحت الفكرة، لا تختلف في الأساس عن الطرق المتبعة حاليا، أما قدماء الصينيين فقد أنتجوا المكرونة قبل عدة قرون من بدء الحضارة في منطقة البحر المتوسط. [2]

ولقد أدت الاكتشافات العلمية التي بدأت في القرن السابع عشر إلى تقدم واسع في كثير من مرافق الحياة، إلا أن بعض الظواهر المتعلقة بحفظ الأغذية بقيت مبهمة التفسير حتى بداية القرن التاسع

---

[1] : فوزي عبد الرزاق ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص54.

[2] : حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، الطبعة الثانية، الجزء الأول، جامعة بغداد، 1975 ، ص 15.

عشر. فظاهرة التخمر مثلا فسرت بأشكال عديدة منذ بداية اكتشاف الخلايا الخمرية عام 1960م من قبل عالم الطبيعة الهولندي Antony Von Le Ewwenok. [1]

وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تطوير وتقدم صناعة التجفيف المستعملة في حفظ الغذاء المجفف، فالغذاء المجفف يمتاز بقيمته الغذائية المرتفعة، وبخفة وزنة وصغر المساحة التي يحتلها، مما يسهل عملية نقله وتوزيعه على الجيوش المقاتلة بعيدا عن وطنها.

ومن غير المعقول أن يبقي انسان نفسه تحت رحمة التقلبات الجوية، ويستمر في استخدام الثلج الطبيعي في حفظ الغذاء علاوة على عدم توفره في كثير من مناطق العالم، وهو ما أدى إلى اكتشاف أنظمة التبريد الميكانيكي، سواء التي تعمل على أساس الضغط أو أساس الامتصاص.

ولقد كان السبب الدافع لاستخدام الحرار في حفظ الغذاء ضروريا وملحا، ففي عام 1775م كان جنود فرنا يقاتلون في معظم أنحاء أوروبا، إلا أن معظم هؤلاء الجنود ومنهم جنود البحرية الذين كانوا يتعرضون إلى أمراض مختلفة نتيجة نقص الأغذية وعدم إمكانية حفظها لمدة طويلة، ولقد كان هذا حافزا للحكومة الفرنسية للإعلان سنة 1785م عن جائزة قدرها 13000 فرنكا فرنسيا قديما في سنة 1785م لمن يتوصل إلى طريقة يمكن استعمالها في تهيئة غذاء لا يتسرب إليه التلف والفساد، ويتضمن شروطا صحية لا تضر بصحة جنودها وتزويدهم بالسلع الغذائية الجاهزة وفق معايير علمية خارج فرنسا. [2]

لعبت الحروب دورا كبيرا في دفع عجلة الصناعات الغذائية إلى الأمام، ففي مطلع القرن التاسع عشر في عصر نابليون تعرض الجنود الفرنسيين إلى أمراض الإسقربوط وأمراض أخرى، مما أدى بالحكومة الفرنسية للإعلان عن جائزة معتبرة لمن يكتشف غذاء صحي لهم لا يتسرب إليه التلف، وتمكن الفرنسي نيكولاس ألبرت Nicolas Albert" "عام 1809 من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية بواسطة درجات الحرارة المرتفعة حتى الغليان ووضع الأغذية في علب زجاجية مغلفة بأحكام، وبذلك تبقى الأغذية سليمة وصحية لفترة طويلة ،نجحت العملية لكن التفسير العلمي لم يكن معروف إلى غاية 1809 حيث استطاع العالم "لويس باستور "أن يفسر سبب بقاء الأغذية دون تلف، يرجع إلى وجود ميكروبات يحملها الهواء تسبب فساد الأغذية وأن درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات، وبذلك استطاع

[1] : المرجع نفسه، ص 16.

[2] : فوزي عبد الرزاق، فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 55.

"باستور "أن يكشف طريقة علمية لحفظ الأغذية سماها "البسترة "اكتشفت في الحروب الفرنسية ثم انتقلت إلـى بـاقي دول العـالم، وأمـا الحـرب الأهليـة فـي أمريكـا (1861-1865) أدت إلـى اكتشـاف الحليـب المبستر بتفسيره لظاهرة الضغط المنخفض سنة 1856 وهي نقطة انطلاق كبيرة في الصناعة الغذائية، وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تطوير وتقدم صناعة التجفيف المستعمل في حفظ بعض الأغذية لان هذه الأخيرة تمتاز بقيمة غذائية مرتفعة وبخفة وزنها وصغر مساحتها مما يسهل نقلها وتوزيعها على الجيوش المقاتلة بعيدا عن أوطانها. [1]

ولا يخفى علينا أن التزاحم الشديد في إنتاج الغذاء كان له أثر كبير في دفع هذه الصناعة إلى الأمام. فمثلا هناك اتجاه في إنتاج أغذية من المصادر النباتية، تقارب في صفتها قرينتها المستخرجة من مصادر حيوانية كالزبدة المستخرجة من الحليب "الأولوماجرين" "Oleomargarine" المستخرجة من الخضر، أو أن يكون التزاحم بين الطرق المختلفة المستعملة لحفظ الغذاء، والاستمرار في تحسينها، ليكون الغذاء المحفوظ بواسطتها أفضل من المحفوظ بطرق أخرى، وكان للتغيير في نظرة المواطنين في كثير من مناطق العالم وخاصة في المجتمعات المتقدمة إلى الغذاء، وتفضيلهم الغذاء الأسهل في طريقة الإعداد للاستهلاك، أثر كبير في دفع هذه الصناعة إلى التقدم.

ولقد أفادت علوم التغذية وتدعيم الأغذية المصنعة بالفيتامينات في الاطمئنان إلى استهلاك هذه الأغذية مما ساعد على تطور الصناعات الغذائية.

كما ساعدت وسائل الدعاية سواء بواسطة "الراديو، التلفزيون، المجلات وكل وسائل الاشهار الحديثة.... إلخ، على تقديم الصور الحقيقية عن صفات الغذاء إلى المستهلك، مما أوجد نوعا من التزاحم بين شركات إنتاج الأغذية، لتقديم المنتج الأفضل، وقد كان لهذا التزاحم أثر على تقدم الصناعات الغذائية في العالم من جهة، وتلبية الطلب المتزايد للغذاء بسبب تزايد عدد السكان والعجز المتوقع في الإنتاج لسد الفجوة الغذائية من جهة أخرى، وقد سلك العلماء والباحثون في مجال الأغذية والزراعة، طرقا عديدة للوصول إلى أعلى معدلات الإنتاج لتلبية الطلب الفعال. [2]

---

[1] : حامد عبد الله جاسم، مرجع سابق، ص17.

[2] : فوزي عبد الرزاق، فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 55.

المطلب الثاني : تعريف الصناعة الغذائية

تعرف الصناعات الغذائية على انها:

التعريف الأول: العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية و الحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها الى صورة اخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد اطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها او لاستهلاكها في اماكن غير اماكن انتاجها بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية. [1]

التعريف الثاني: هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة والبكترولوجيا.... إلخ لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع. [2]

التعريف الثالث: علم الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه في مراحله النهائية. [3]

التعريف الرابع: الصناعات الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال اطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري. [4]

التعريف الخامس: هي مجموع المؤسسات التي تهم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزء هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي. [5]

---

[1]: عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة،1997، ص 4.

[2] : المرجع نفسه، ص 3.

[3] : حامد عبد الله جاسم، مرجع سابق، ص 12.

[4] : عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.

[5] : أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، الجزائر، ص 7.

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول إنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك عل قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية

إن الصناعة الغذائية صناعة حيوية تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية:

- الاستغلال الامثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الانتاج في تغذية الحيوانات او في انتاج منتجات اخرى يستفيد منها الانسان.
- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة و المعززة للقيمة الغذائية من خلال اضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية. [1]
- الحفاظ على الخامات الزراعية في فترة ذروة انتاجها للاستفادة منها في غير موسمها.
- تعد الصناعات الغذائية من الادوات التي تساعد في النماء الاقتصادي لجميع دول العالم كما تدعم النمو الاقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة. [2]
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات امنة
- تسهيل فرص المستهلك في اشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته واذواقه
- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع وتشجيع الاستثمار للوصول الى اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني. [3]
- تساعد الصناعات الغذائية وتدعم ظهور فكرة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف استصلاح مساحات جديدة من الاراضي وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المادة الخام اللازمة

[1] : احمد مصنوعة، مرجع سابق، ص 9.

[2] : امل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس مصر، 2000، ص17.

[3] : ايمن سليمان مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 14.

لعمليات التصنيع الغذائي وبالتالي ضمان المصانع بكامل طاقاتها الانتاجية وبصورة اقتصادية سليمة من خلال خفض تكلفة نقل الخامات الزراعية من اماكن زراعتها الى اماكن تصنيعها. [1]

تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح، و بالتالي تزداد أنشطة الجمع و النقل و التخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية الى حين الحاجة اليها. [2]

المطلب الرابع : خصائص الصناعات الغذائية

ان للصناعة الغذائية علاقة كبيرة بالبيئة، فهي من جهة تستمد منها مختلف مدخلاتها، و من جهة أخرى فهي تؤثر عليها بما تخلفه من نفايات سامة و غير سامة تؤثر بشكل ملحوظ على الماء والهواء و التربة، لذا و في خضم الأصوات المتعالية لتحقيق الانتاج الأنظف و ادارة المشاريع الصناعية الصديقة للبيئة في اطار تحقيق الادارة الخضراء، فان الصناعة الغذائية تعتبر عنصرا هاما و فعالا في اطار تحقيق تنمية مستدامة تحارب التلوث، و تسعى الى تحقيق صناعة نظيفة تساهم في الحد من استنزاف الموارد المتاحة و تسمح بتمكين الأجيال القادمة من الحق في العيش الآمن و الكريم.

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص و من اهمها ما يلي: [3]

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصال على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية و غيرهما.
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع و التطور لأنها تعكس تنوع و تطور احتياجات المستهلكين و رغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون اساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات و الأسماء التجارية، العبوات و الأغلفة التجارية...).

---

[1] : يحي علي الدين حماد، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغير، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 25.

[2] : احمد مصنوعة، مرجع سابق، ص 10.

[3] : المرجع نفسه، ص 8.

تتحدد كمية و نوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين و تفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، و من جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي و الفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على من يتجه الى الانتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته و دوافعه و طبيعة الظروف المؤثرة في قرارته الاستهلاكية، و ذلك لمعرفة ما الذي يرغب في شرائه و ماهي الأسباب التي تدفعه الى اتخاذ قرار بشراء هذه المنتجات أو الامتناع عن ذلك، و هذا ما يؤثر بشكل او بآخر في طرق تصنيع الغذاء و قنوات توزيعه، حتى يصل الى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين و على الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها و اسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة.

المبحث الثاني: موقع الصناعات الغذائية بالنسبة للصناعات الاخرى

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الحساسة في الاقتصاد اذ تربطه علاقة بمختلف القطاعات الاخرى ومن خلال هذا المبحث سنحاول التركيز على علاقة هذا القطاع بمختلف القطاعات.

المطلب الاول: موقع الصناعات الغذائية من انماط التصنيع

ان الحديث عن انماط التصنيع يجرنا الى الحديث عن استراتيجية التصنيع والتي يمكن ان نتطرق لها من خلال ثلاث زوايا مختلفة: [1]

1. من زاوية الملكية

ونقصد بذلك استراتيجية التصنيع القائمة على اساس القطاع العام او القطاع الخاص بمعنى ما يجب ان تقوم به الدولة من خلال عملية التنمية لتوجيه القطاع العام نحو الصناعات الواجب الاستثمار فيها او دفع القطاع الخاص للقيام بالاستثمارات في قطاعات مختلفة.

2. من زاوية الهدف من التصنيع

هل الهدف من التصنيع هو احلال الواردات ام بهدف التصدير و الذي يقصد به احلال الواردات محل السلع المستوردة و التي تشمل السلع الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية او صناعة الخشب او الجلد...الخ.

3. من زاوية نوع الصناعة

وتعني هذه الاستراتيجية التركيز على نوع الصناعة والتي يمكن تقسيمها الى ثلاث انواع:

- الصناعات الصغيرة
- الصناعات الخفيفة
- الصناعات الثقيلة

أ. **الصناعات الصغيرة:** يهتم هذا النمط من التصنيع بالصناعات الصغيرة وهي صناعات اغلبها يقوم بها القطاع الخاص نظرا لما تتميز به من خصائص عن باقي الصناعات الاخرى كما

[1] : محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997، ص 17.

ينتشر فيها التخصص وتقسيم العمل ولها دور كبير في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة، ويختص هذا النوع في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والاثاث والسلع الغذائية...الخ.

ب. **الصناعات الخفيفة** : وتمثل نمطا من التصنيع الذي ساد البلدان الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها وتعتمد على الصناعات الاستهلاكية ثم الوسيطة واخيرا الانتاجية ويعتمد هذا النمط من التصنيع على سوق كافية لها.

ت. **الصناعات الثقيلة:** تمثل نمط التصنيع الذي سار في الدولة التي انتجت التخطيط المركزي وبالخصوص في القرن العشرين باعتقاد حكومات هذه الدول ان معدل النمو الاقتصادي يتوقف على مقدار الاستثمار في الصناعات الثقيلة بصفة خاصة وعلى عكس ذلك يرون ان اتجاه الاستثمارات نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ثم الوسيطة واخيرا الانتاجية ويعتمد هذا النمط من التصنيع على سوق كافية لها. [1]

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى

1. علاقتها بالقطاع الصناعي

تعتبر الصناعة الغذائية من اوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام بل تشمل صناعات اخرى ذات علاقة مباشرة معها ان كانت هي بنفسها ليست صناعات غذائية كصناعة مواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والانزيمات. [2]

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الاساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا للحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات وهو ما اتجهت اليه الدول العربية في بداية الثمانينيات الى غاية نهاية التسعينيات من القرن العشرين وهذا بالانتهاج سياسة احلال الواردات وقد بدأ التصنيع في هذه الدول اساسا بصناعة النسيج وذلك لاستخدام القطن المنتج محليا، ثم بدأت صناعة الاغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه في السعودية ثم صناعة المشروبات الغازية.

[1] : عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 75.

[2] : فوزي عبد الرزاق، فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 44.

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا معتبرة خلال التسعينات لتطوير الصناعات الغذائية وحققت نجاحا يدل على امكانيات ازدهار هذه الصناعة فيها مستقبلا وقد كان للصناعات الغذائية دور فعال في الطلب المتزايد على منتجات الفروع الصناعية الاخرى مما يزيد في حجم التشابك بين هذه الصناعة والفروع ويتجلى ذلك من خلال مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية و التي ننجزها فيما يلي:

- **مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الصناعي**

تعتمد الصناعة الغذائية على المكائن والمعدات والمواد الكيميائية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية حيث لا يمكن اقامة مصانع غذائية دون اللجوء الى الفروع الصناعية الاخرى هذه الاخيرة التي تزود الصناعات الغذائية بالموارد الاولية والاجهزة والمعدات مما يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الخام الى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة الى جانب اغلبية الصناعات الغذائية تحتاج الى عملية تغليف وهو ما يدفع الى تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية الامر الذي يؤدي الى تطوير صناعة التغليف سواء من ناحية النوع ام من ناحية الكم وبالخصوص في ظل المنافسة التي تعرفها الاسواق فإن التعليب له دور مهم في تسويق السلعة نظرا لأنه يدخل ضمن نوعية السلعة.

وبالتالي فإن العلاقة بين الصناعة الغذائية و الفروع الصناعية الاخرى هي علاقة تشابكية و التطور التكنولوجي الذي يحدث على مستوى الصناعة الاخرى المتخصصة في صناعة الاجهزة والمعدات والآلات وحتى المواد الكيميائية والحافظة للأغذية المتعلقة بالصناعات الغذائية سيؤدي حتما الى تطور الصناعات الغذائية.

اذ يمكن القول ان الصناعة الغذائية تلعب دورا كبيرا في تحريك الصناعات الاخرى وهي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي نظرا الى تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية كما تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات وهذا من خلال الحصول على مستلزمات الانتاج. [1]

[1] : فوزي عبد الرزاق،فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 61.

- **مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي**

بما ان الصناعات الغذائية هي الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية او حيوانية و بالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب الى القوة العاملة في القطاعات الاخرى وبالأخص القطاع الصناعي فمثلا الصناعة الاستخراجية للبترول في اعماق الصحاري لا يمكن للقوة العاملة رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، ان تواصل نشاطها في ادغال الصحراء دون تناول الغذاء مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية والصحية لهؤلاء العمال صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن من ناحية و من ناحية اخرى فإن ارتفاع اسعار السلع الغذائية يؤدي الى رفع تكلفة القوة العاملة في الصناعة وهذا ما ادركته الدول الصناعية التي اصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة. [1]

2. علاقتها بالقطاع الفلاحي

تعتمد الصناعة الغذائية في مجمل مدخلاتها على الانتاج الفلاحي وبالأخص المحصول الزراعي الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الانتاج الصناعي الغذائي، ولهذا فإن الاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا الى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة اضافة الى المواد الغذائية التي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات و الظروف. [2]

أ. توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية

فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا الى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة اضافة الى المواد الغذائية الي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات و الظروف فالتنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المدخول فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات

[1] : نفس المرجع السابق، ص 62.

[2] : مصطفى محمد النشري ، الاثار الاقتصادية لصناعة الزيوت ومشتقاتها ، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس القاهرة، 1995، ص 10.

والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات ويعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية الضرورية. (1)

ب. الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية

تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكائن والآلات و الاسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية وفي نفس الوقت تحتاج الصناعة للمنتجات الاولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية وهذا يعني ان اقتصاديات الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع وبالخصوص الصناعة الغذائية والتي لا يمكن ان تشتغل دون الحصول على الخامات الاولية من القطاع الزراعي.

ولهذا فإن مخرجات القطاع الفلاحي بفرعيه النباتي و الحيواني تمثل جزءا رئيسيا لمدخلات الصناعة الغذائية وهو موضح كالاتي:

ت. مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الفلاحي:

يمكن حصر مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الفلاحي في ثلاث عناصر هي الفرع النباتي والفرع الحيواني و مواد اخرى. [2]

- **الفرع النباتي:**
  - **الحبوب:** تعتبر الحبوب من اهم مدخلات الصناعة الغذائية و تتمثل بدرجة كبيرة في القمح والقصب والذرة والارز حيث تمثل هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العالم وخاصة في دول العالم الثالث، هذا من جهة ومن جهة ثانية انه لا يمكن استهلاكها مباشرة من طرف الانسان بل تمر من الحقل الى المصنع للحصول على سلعة غذائية مصنعة و نصف مصنعة فهي بالتالي تزود المصانع بالمادة الخام.
  - **الفواكه:** تمثل الحمضيات احدى المواد الاولية التي تمون بها المصانع الغذائية كمادة خام حيث تحول الفواكه عن طريق عملية التصنيع الى سلع جاهزة الاستهلاك وتتميز بمحفظتها على قيمتها

[1] : فوزي عبد الرزاق، فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 63.

[2] : مصطفى محمد النشري، مرجع سابق، ص 10.

الغذائية لفترة طويلة من الزمن مما يجعل هذه المنتجات موجودة طوال السنة ومن ناحية اخرى ان المصانع الغذائية تمتص الفائض عن الاستهلاك الطازج وتحويله الى سلع غذائية يمكن نقلها الى ابعد مكان ممكن.

- **الخضر:** بالنسبة للخضر تساهم كمادة اولية في تزويد المصانع الغذائية سواء عن طريق تعليبها وحفظها كما هو الحال بالنسبة لمنتج البطاطا و البصل والطماطم مما يسهل نقلها او حفظها عن طريق تحويلها الى سلع جاهزة الاستعمال مثل منتج الطماطم الذي يتميز باستهلاك واسع الاستعمال فإنه يحول الى مصبرات صالحة الاستعمال الى فترة طويلة من الزمن.
- **منتجات اخرى:** تعتبر بعض النباتات كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى انواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية وهي سلع ذات استهلاك واسع لها قيمة اقتصادية كبيرة نظرا الى السعر الذي تعرفه هذه المواد في السوق العالمية للمواد الغذائية و استخراج الزيت من المحاصيل الزيتية ومن جنين الذرة ومن جرمة الارز لاستخدامها في الاغراض الصناعية كصناعة الصابون ويتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض الصناعات الهامة مثل هدرجة الزيوت للإنتاج المسلي الصناعي بالإضافة الى صناعة صابون الغسيل و تتميز صناعة الزيوت ومشتقاتها بانها تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها و بين بقية الصناعات حيث تعتمد صناعة الزيوت والدهون فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا الى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة الغذائية.

➢ **الفرع الحيواني:**

يمثل الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل المصانع الغذائية وذلك من خلال تزويدها بالمواد الاولية و المتمثلة في الالبان و اللحوم والاسماك: [1]

- **الالبان:** تعتبر الالبان من المواد الاولية التي تزود بها المصانع الغذائية والتي يتم استخراج منها سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد حيث تطورت هذه الصناعة واصبحت تعطي من هذه المادة الخام انواعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم تجفيفها او حفظها ويمكن نقلها من قارة الى اخرى مع المحافظة على قيمتها الغذائية.

[1] : فوزي عبد الرزاق، فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 64.

- **اللحوم:** تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم والصناعات الغذائية فعن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك فترة طويلة من الزمن مما يسهل عملية نقلها لمسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية.
- **الاسماك:** ان الاسماك من اهم الموارد الاولية التي تزود المصانع الغذائية عن طريق تحويلها الى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك كالسردين مثلا، وتعتبر بعض الدول العربية ذات موارد سمكية هائلة جعلتها تكون رائدة في السردين من الدول النامية كما هو الحال في المغرب و موريتانيا.

كما تعتبر الاسماك في وقتنا الحالي من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني وهذا عن طريق تصنيع مسحوق او دقيق السمك في تغذية الحيوانات و الدواجن وهو ما يؤدي الى زيادة الانتاج نظرا الى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات و الدواجن.

- **مواد اخرى:** يشكل الماء عصب الحياة في معامل التصنيع الغذائية و اهميته تأتي في الدرجة الثانية بعد المواد الزراعية الخام والحقيقة ان اعتماد معامل التصنيع الغذائي على الماء لا يقل اهمية عن اعتماد الزراعة عليه واستعمالات الماء كثيرة ومتنوعة فهو وسيلة لتنظيف المواد الخام الزراعية و الادوات والآلات قبل وبعد عملية التصنيع كما يضاف ليكون جزءا مهما من مكونات الغذاء كما هو الحال في صناعة المشروبات الغاوية كما يستعمل كذلك لتبريد العلب اثناء عمليات التصنيع كعملية التقشير سواء بالبخار او بالمحاليل القلوية و كذلك في نقل الفضلات خارج معامل التصنيع.

ويعتبر هذا العنصر من المعوقات الاساسية للصناعة الغذائية وبالخصوص في الدول العربية حيث يقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة وبالتغيير في كمياته من سنة الى اخرى واذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المائية المتجددة العالمية كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة حدود 1000 مترا مكعبا سنويا مقابل 7000 مترا مكعبا للفرد كمتوسط عالمي.

ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير الى ان هذا المستوى سوف ينخفض الى حدود 460م^2 في السنة بحلول سنة 2025 وانه سيصبح اكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر وهو ما يكون له تأثير سلبي على الصناعة الغذائية مستقبلا والتي تعرف نوعا من التطور في البلدان العربية حيث تقدر استخدامات المياه في الدول العربية بما يناهز 190.7 مليار متر مكعب سنويا و هو ما يمثل 72% من مجموع الموارد المائية المتاحة وتتوزع هذه الاستخدامات الصناعية بنسبة 5% منها 2% لفرع الصناعات الغذائية.

ث. مخرجات فرع الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي:

لاشك ان القطاع الفلاحي هو الاخر يستفيد كباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى من مخرجات الصناعة الغذائية والتي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه الى القوى العاملة في القطاع الفلاحي

3. علاقتها بالقطاع الخدمي: [1]

ان الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في اشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية والغذائية كما ان الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي الى زيادة الطلب على هذه الصناعات ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاعين الخدمي والصناعات الغذائية في ما يلي:

- **مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:** ان التصنيع الغذائي يتطلب اعداد من الفنيين المهرة الذين يكونون في مستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة وادارة المصانع مع عمل منشورات ومطبوعات حول الابحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها وهي اهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعة الغذائية من قطاع الخدمات.

[1] : مصطفى محمد النشري، مرجع سابق، ص 11.

- **مخرجات الصناعة الغذائية الى قطاع الخدمات:** ان السلع الغذائية المختلفة والمنتجة من طرف المصانع الغذائية توجه الى كل القوة العاملة بالقطاعات واذا كان القطاع الخدمي يحتل فيه القوة العاملة اكثر نسبة في الدول النامية فإن هناك طلب متزايد على السلع الغذائية من طرف هذه القوى وهو ما يؤكد لنا ان قطاع الخدمات يشكل جزءا مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية وهو احد دوافع تطوير الصناعات الغذائية من اجل تلبية حاجيات القوة العاملة.

خلاصة الفصل:

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد اي دولة، باعتباره من الصناعات الاساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية اخرى.

فالصناعة الغذائية تعتبر فرعا من فروع قطاع الصناعات التحويلية، له دور مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تطورت عبر التاريخ مع التطور التكنلوجي الذي يشهده العالم ويقع معظم نشاط الصناعات الغذائية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللصناعة الغذائية علاقة تشابكية قوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة "القطاع الصناعي، الفلاحي، الخدمي" من خلال مخرجات ومدخلات كل قطاع.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية بين الاستيراد والتصدير

تمهيد

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن حيث أن اتجاه العولمة الحالي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد فتح العالم اقتصاديا على مصراعيه أمام التوجهات الاقتصادية والثقافية والسياسية العالمية، فأصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على الإنتاج، حيث أجمع الباحثون عبر كل مراحل الفكر الاقتصادي على أهميتها كأداة لاستغلال الموارد العالمية بأكبر كفاءة.

وعن طريق دراسة التجارة الخارجية لدولة ما يتضح مدى الاستقلال أو التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول، كما يتضح مدى التنوع أو التخصص في الإنتاج.

وفي مناقشتنا لموضوع التجارة الخارجية قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تناولنا فيه تعريف التجارة الخارجية وأسباب قيامها بالإضافة الى النظريات المفسرة لها

المبحث الثاني: تناولنا فيه مفهوم التصدير والاستيراد.

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة.

المطلب الاول: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءً على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل " اهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات ".

يلاحظ ان هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي، متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات.

كما عرفت التجارة الدولية ايضا باعتبارها " عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات، و غيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة "

يبين هذا التعريف مكونات الصادرات و الواردات، بحث تشمل السلع والخدمات النهائية بإضافة الى مدخلات الانتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الانتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

اما التعريف الاشمل للتجارة الخارجية هو " انها تمثل حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الاموال".

ونلاحظ ان هذا التعريف ادخل مفهوم الاستثمار الى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الاموال. [1]

[1] : حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص ص 13، 14.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ".

تعريف اخر للتجارة الخارجية:" هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي". [1]

وكتعريف اجرائي يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال السياسات والقوانين والانظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما الى ذلك. [2]

المطلب الثاني: اسباب قيام التجارة الخارجية واهميتها

1. اسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية، الى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، و ذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الانسانية المتجددة و المتزايدة و المتداخلة، و يمكن تلخيص اهم اسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية: [3]

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً؛
- تفاوت التكاليف واسعار عوامل الانتاج والاسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق و فورات الحجم، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دول اخرى؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة الى اخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، و على العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الانتاج لسوء الكفاءة الانتاجية و عدم الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية؛

---

[1]: موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

[2] : عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 09.

[3] : حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

- الفائض في الانتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الانتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الانتاج عالميا؛
- السعي الى زيادة الدخل القومي اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية، و ذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا و تحقيق الرفاه الاقتصادي؛
- اختلاف الميول و الاذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة حيث ان المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلع ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها؛

2. اهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من اهم القطاعات الحيوية في اي اقتصاد، حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الانتاجية والتنافسية للدولة، لأنه يعكس الامكانات الاقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من ايجابيات تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي. [1] وتتمثل اهمية التجارة في تحقيق ما يلي: [2]

- لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك راس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد الكثير من الارباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة ومن ذلك نستطيع القول ان التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الاموال وزيادة رؤوس الاموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛
- تعد التجارة الخارجية مصدرا اساسيا في الحصول على العملات الاجنبية الرئيسية او النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل و الاستثمار كما ان السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد و الدولة على حد سواء فمن المعروف انه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد و المؤسسة و الدولة؛
- تحاول الكثير من الدول و من خلال التجارة الخارجية ايجاد نوع من الاتزان في وضعها الاقتصادي، فلا شك ان الصادرات اذا زادت فإنها تعمل على احداث توازن مع الواردات خصوصا اذا كانت تلك الواردات تنموا و بشكل مضطرد و بالتالي و من خلال الواردات فإنها تعمل على توفير ما يحتاجه

[1] : المرجع السابق، ص 17.

[2] : عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المجتمع داخل الدولة من سلع و خدمات استهلاكية لم تكن متوفرة و يحدث هناك نقص في الحاجات سواء الضرورية او الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات و الواردات تعمل على ايجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة؛

- يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الانشطة التمويلية و الاستثمارية و الاستهلاكية على مستوى الفرد و المجتمع مما يجعله بحاجه الى مصادر لتنشيط تلك الانشطة و المكونات، و تعمل التجارة الخارجية على تطوير و تنمية الانشطة الاقتصادية سواء كانت انشطة اقتصادية او استهلاكية و خدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركات التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من موادٍ اولية او مصنعة؛[1]
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الاساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الاموال والتكنولوجيا، و مصادر العملات الاجنبية و الادارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

وتختلف اهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة الى اخرى حسب السياسات التجارية التي تطبقها الدولة اتجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج اما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية. [2]

يلاحظ مما سبق، مدى اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لأي دولة في العالم، سواء مانت متقدمة او متخلفة، رأسمالية او اشتراكية، كبيرة او صغيرة الحجم، نظراً لان دول العالم أصبح كلاً مترابطاً لا تستطيع دولة ما ان تعيش فيه منعزلة عن باقي دول العالم، لا تؤثر فيهم او تتأثر بهم، فبعض الدول تحتاج الى البعض الاخر، كما لا تستطيع دولة ما ان تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما انها تسعى الى تحقيق التقدم الاقتصادي، والذي يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الخارجية.[3]

[1] : حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] : محمد احمد السريتى، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 10-11.

[3] : نفس المرجع السابق، ص 12.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

تعددت نظريات المفسرة للتجارة الخارجية عبر مختلف مراحلها واختلاف روادها وسنتطرق الى اهم النظريات خلال هذا المطلب:

1. نظرية الميزة المطلقة

تعد هذه النظرية اول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول للاقتصادي آدم سميث من خلال كتابه ثورة الامم Wealth of Nation عام 1776، حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير اسباب الفوارق السعرية بين الدول.

وتعتبر هذه النظرية ان وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي، وايجاد المجال الحيوي لتصريف فائض الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الانتاجية بين الدول، وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة. [1]

حيث يقول سميث " من القواعد الاساسية التي يسير بها رب كل أسرة ألا يحاول ابداً ان يصنع في بيته ما ستكلف صناعته أكثر ما يكلف شراءه "، فإذا كان بإمكان دولة اخرى ان تمدنا بسلعة أرخص مما لو كنا قد تولينا صناعتها بأنفسنا فسيكون من الافضل شرائها منها وذلك في مقابل بيعها جزءاً من منتجاتنا التي نتمتع فيها ببعض المزايا.

وهكذا أكد سميث على انه يتعين على كل دولة ان تنتج تلك السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة أكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول سواء كانت هذه الميزة راجعة الى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة في الارض وتوافر المواد الاولية ام كانت راجعة الى عوامل مكتسبة من مهارة واتقان للعمل.

وأكد سميث ان المبرر للتخصص في العمل (تقسيم العمل) هو سعة السوق المحلية، وخلاصة القول عند سميث ان تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على ان تتخصص في انتاج السلعة التي تمكنها ظروفها الطبيعة من ان تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع لما يفيض عن حاجة الدولة الاخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.[2]

الافتراضات التي قامت عليها نظرية الميزة المطلقة : الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية هي:

- ان كل دولة تنتج سلعة واحدة على الاقل او مجموعة من السلع بكلفة حقيقية اقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، ويترتب على هذه الفرضية ان كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في

[1] : حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]: موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

انتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في انتاجها، ثم تقوم بتصدير الفائض من هذه السلعة، وتستورد السلع الاخرى التي تنتجها بكلفة حقيقية اعلى مما تستطيع الدولة؛

- ان الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة ووفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل Labor theory of value وبناءات على هذه الفرضية فإن السلع ستبادل بعضها ببعض وفقا لساعات العمل المستخدمة في انتاجها؛
- صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول، مما يعني عدم امكانية تطبيق نظرية القيمة المبنية على العمل في تحديد معدلات التبادل السلعي بين الدول، وهذا يؤدي الى ان يكون معدل التبادل الدولي للسلع المتاجر بها غير مساوي لنسبة العمل المستخدمة في انتاجها بسبب العوائق السياسية وز الثقافية والقانونية امام حركة عنصر العمل عبر الدول المختلفة؛[1]
- يعتمد اسلوب التبادل التجاري بين الدولتين على المقايضة بمعنى لا توجد نقود او عملة حين عملية تبادل السلعتين؛
- اعتبار تكلفة نقل تلك السلع بين الدولتين تساوي صفراً بمعنى عدم وجود تكاليف انتقال في عملية المقايضة للسلع والمتمثلة في العمل بين الدولتين؛
- ثبات عناصر الانتاج لدى كل دولة من حيث الكميات المتوفرة لإنتاج السلعة ذات الميزة المطلقة ويتم تشغيلها بالكامل داخل الدولة مع عدم امكانية نقل تلك المواد بين الدول. [2]

الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة المطلقة: ان نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض ان الشرط الاساسي لقيام التجارة الخارجية هو وجود ميزه مطلقه بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة ومعنى ذلك ان المنتجين في هذه الدولة ينبغي ان تتوفر لهم جميع الامكانيات المقومات التي يستطيعون عن طريقها ان ينتجوا سلعا بكفاءة أكثر مما يستطيع المنتجون من الدول الاخرى انتاجه. [3]

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية يمكن اجمالها في:

- ن نظريه الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين دولتين في حال تتمتع احدى الدول بميزه مطلقه في انتاج جميع السلع على الدولة الاخرى ولهذا لا يمكن الاعتماد على مبدا الميزة المطلقة في تفسير قيام التجارة بين الدول.

---

[1] : حسام علي داودي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] : عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] : موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- أن عدم امكانية انتقال العمل عبر الدول، بسبب العوائق السياسية والقانونية امام حركة عنصر العمل تعبر عن عدم مساواه معدل التبادل التجاري الدولي للسلع المتاجر بها لنسبه العمل المستخدم في انتاجها وهذا يعني ان هناك تفسير اخر لقيام التجارة بين الدول لم تستطع النظرية تفسيره بل تجاهلته؛[1]
- لقد أهملت نظرية القيمة المطلقة تحليل الطلب في التجارة الخارجية واقتصر تحليلها على الجانب العرض لمواد الانتاج فلابد من تحليل إثر الطلب في تفسير مقومات أو أسباب التجارة الخارجية؛
- تفترض نظريه سميث ان التجارة الخارجية عمليه مماثله للتجارة الداخلية التي يجري داخل الدولة لكن عند مقارنه المحددات لكلا النوعين من التجارة، نجد ان حريه التنقل في عناصر الانتاج داخل الدولة وبين قطاعات الصناعة وعدم وجود مثل تلك الحرية التجارة الخارجية الامر الذي يضعف اسباب قيام التجارة الخارجية استنادا الى الفرض الذي جاء به سميث اذن هناك اختلافات وفوارق في تكاليف وصعوبات التجارة الداخلية، عنها في التجارة الخارجية اذ انها تكون في التجارة الخارجية كبيرة وتوجد نفقات تنقل تجاهلتها نظريه سميث. [2]

2. نظرية الميزة النسبية

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردوا عام 1817 م، وأكملها من بعده جون استيوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الانجليزية، ورغم ان هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاما، إلا انها ما زالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية. [3]

وطبقا لهذه النظرية، فإن ليس لكل دولة لديها ميزة مطلقة في الانتاج، وذلك بسبب استخدام بعض الدول اساليب وطرق انتاج تقليدية وغير كفؤة، مما يجعلها غير قادرة على بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما في الدول النامية، ولهذا فإن جوهر هذه النظرية يعتمد على ان نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين الدول بناءاً على التكاليف المطلقة في الانتاج، وبالتالي يبرز السؤال التالي " كيف تستطيع هذه الدول الاقل كفاءة منافسة الدول المتقدمة.

يفترض ريكاردو ان عنصر العمل هو المحدد الوحيد في المفاضلة بين الدول انتاج السلع والخدمات وان اي سلعة تتحدد من خلال ما بذل فيها من وحدات عمل.

---

[1] : حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] : عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 81 .

[3] : محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ويتفق ريكاردو مع آدم سميث في كفاءة نظرية الميزات المطلقة ضمن إطار الدولة الواحدة إما على مستوى علاقات التبادل التجاري الدولي فلا يجوز ذلك الا من خلال قياس النفقات على الميزات النسبية.

ويقول ان الفرد يتجه الى انتاج السلع او الخدمات التي تعود بالإيراد او الربح عليه مما يزيد من الانتعاش الاقتصادي في المجتمع.

وبالنسبة الى عملية فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فإنها تعمل على زيادة تكاليف السلع المستوردة، ومن ثم تحول المستهلك الى السلع المنتجة محليا الامر الذي يعمل على اعادة توزيع الموارد وتعود على المنتج المحلي بالفائدة، ولكن إذا كانت السلعة تنتج محليا بتكلفة اعلى من الخارج فإن ذلك يؤدي الى انخفاض الانتاجية المحلية، حتى وان قامت الدولة بفرض الدولة ضرائب جمركية على السلع المستوردة.

لقد اوضح ريكاردو ان التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الانتاج وليس التفوق المطلق كما قال آدم سميث، وتعتبر النظرية النسبية التركيز الاولى لعملية التبادل التجاري فقد استطاعت ان تظهر فائدة التجارة بين بلدين متبادلين من خلال مجال التبادل الدولي. [1]

ونلاحظ ان النظرية النسبية تفسح المجال امام الدول في المشاركة او تقاسم الانتاج المبني على القدرة النسبية للدول الامر الذي يزيد من عمليات التجارة الخارجية بشكل أكبر من الميزة المطلقة والتي تضع شروطا وفرضها حدا كبيرا امام عمليات التبادل التجاري بين الدول وهو ما يضيق على النمو الاقتصاد الدولي بشكل عام. [2]

فرضيات نظرية الميزة النسبية

- سيادة المنافسة الكاملة في الاسواق داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن تكلفة اناج الوحدة تساوي سعرها؛
- التوظف الكامل لعناصر الانتاج؛
- الحركية التامة لعناصر الانتاج على المستوى الداخلي ؛
- تماثل الاذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة، وسوف ينعكس هذا الافتراض في تماثل خريطة سواء المجتمع بالنسبة للسلعتين لدى الدولتين المتاجرتين. [3]

[1] : عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص ص 84 85.

[2] : نفس المرجع السابق، ص 85.

[3]: محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

3. النظرية النسبية في عوامل الانتاج "هكشر اولين"

لقد جاءت نظرية هكشر–اولين، للاقتصادي السويدي هكشر Heckscher و تلميذه اولين Ohlin، لتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية، حيث بدأ اولين من نقطة مفادها ان الاجارة و التبادل الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة و التبادل الداخلي و قد توصلا الى نتيجة اساسها ان اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع الى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول، فقد لاحظ هكشر ان الدولة تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الانتاج و هذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الانتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل. [1]

يسعى نموذج هيكشر–أولين لنسب عناصر الإنتاج إلى إثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف النفقات، والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محليا. ولإثبات صحة هذه القاعدة فلقد بدء هذا النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما، وفي هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار في النهاية تتحدد بالطلب عليها والمعروض منها، أي تعتمد على العوامل الأربعة التالية: حيث يكون العاملان الأول والثاني جانب العرض، بينما يتحدد جانب الطلب بالعاملين الثالث والرابع: [2]

- مدى توافر الكميات المختلفة أو دالة الإنتاج؛
- الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج.

هذان العاملان يكونان لجانب العرض.

- مستوى الدخل، وعلى الأخص هيكل توزيع هذا الدخل؛
- فضيلات وأذواق المستهلكين.

وهذان العاملان يكونان لجانب الطلب.

بمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية، يتضح لنا أن دوال الإنتاج لسلعة متشابهة في دول العالم المختلفة، وأن هيكل توزيع الدخل ثابت، وأن دوال تفضيلات وأذواق المستهلكين بين الدول دورها متماثلة، لذلك لم يبقى من هذه العوامل الأربعة سوى العامل الأول الذي يتعلق بمدى الوفرة النسبية

---

[1] : حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 45–46.

[2] : مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004، ص 10.

لكميات عناصر الإنتاج، كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول، وعلى هذا الأساس فإن العرض هو المتغير المستقل، والطلب هو المتغير التابع.

اسهامات كل من هكشر واولين في النظرية:

أ. **مساهمة هكشر:** ارجع هكشر اسباب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع من دولة الى اخرى الى:

- اختلاف درجة الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج بين الدول المختلفة: نظرا لان عناصر الانتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت درجة توافر عناصر الانتاج بين الدول، الامر الذي يسبب اختلاف اسعار هذه العناصر من دولة الى اخرى، ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الانتاج النسبية من دولة الى اخرى؛
- اختلاف طرق انتاج السلع المختلفة: بمعنى ان انتاج السلع المختلفة يحتاج الى كميات مختلفة من عناصر الانتاج ويقصد بدالة الانتاج الطريقة الفنية التي يتم بها انتاج سلعة معينة اعتمادا على استخدام كميات مختلفة من عناصر الانتاج. [1]

ب. مساهمة اولين:

- اولين عدل من افتراض هكشر الثاني فرأى اختلاف طرق انتاج السلع المختلفة امر بديهي وانما يتطلب الامر النص على ضرورة تماثل دالة انتاج السلعة الواحدة في جميع الدول، وهذا الشرط هام جداً لان الاختلاف في درجة توافر عناصر الانتاج لا يصلح كسبب نفسر به اختلاف النفقات النسبية إذا تحقق الشرط الخاص بضرورة تماثل دالة انتاج السلعة الواحدة في اي مكان من العالم؛[2]
- كما يرى اولين ضرورة اخذ ظروف الطلب في الاعتبار، ذلك لان الاسعار النسبية لا تتحد فقط بظروف العرض وانما ايضا بظروف الطلب ويتحدد الطلب على سلعة بـ:
  - اذواق المستهلكين؛
  - دخول المستهلكين.

الانتقادات الموجهة إلى نظرية "هيكشر أولين":

- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج: فلقد اعتمدت النظرية على الاختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج، وما يترتب عنه من ميزة نسبية. فاستخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل ورأس المال، لا تحدد بصفة فاصلة أي السلع

[1] : محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص86-87.

[2]: نفس المرجع السابق، ص ص 89-90.

الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، ولا شك أن ما تقدم هو نتيجة منطقية مرتبطة بالفرض الخاص بتجانس عناصر الإنتاج؛

- إهمال النظرية لإمكانيات انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي، حيث اشتركت نظرية هيكشر أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانيات انتقال عناصر الإنتاج دولياً، وبالطبع هناك استحالة في انتقال بعض عناصر الإنتاج؛
- تعتبر النظرية أن الهيكل الاقتصادي في كل البلدان واحد، دون تفرقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، في حين أن الهيكل الاقتصادي يتفاوت بين هذه الأنواع من البلدان من حيث درجة مرونته وقدرته على التكييف، وهذا التفاوت يترتب عليه نتائج كبيرة في التجارة الخارجية؛
- اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة، حيث ترى نظرية هيكشر أولين أن السلع المختلفة تحتاج إلى تضافر عناصر الإنتاج و بنسب مختلفة، و لكن بالإضافة إلى هذا تصف النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج لسلعة الواحدة، و على ذلك لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل و كميات قليلة نسبيا من رأس المال في بلد ما، و أن يتم إنتاج نفس السلعة في بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال و كميات قليلة نسبيا من العمل، ولقد أوضحت النظرية أن بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة و لكن في حدود ضيقة، و التي لا يؤثر في الأسعار نسبيا. ولكن هناك أدلة تشير إلى عدم صحة هذا التقرير، أن دالة الإنتاج لسلعة الواحدة قد تختلف اختلافا كبيرا وفقا لظروف التكنولوجيا.[1]

[1]: مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المبحث الثاني: ماهية التصدير والاستيراد

إن أول مستوى من الالتزام مع الأسواق الأجنبية يقوم عادة على الاقتراب من الأسواق الخارجية من خلال تصدير السلع والخدمات، أي البيع المباشر من منطقة ما للمنتجات التي صنعت أو حولت فيها إلى خارج الحدود الوطنية، كما تسعى الدول الى تشبيع اسواقها المحلية من المنتجات التي تعاني العجز في تحقيق اكتفائها الذاتي وذلك بجلبها من الاسواق الاجنبية عن طريق عملية الاستيراد، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم كل من التصدير والاستيراد.

المطلب الاول: مفهوم التصدير ،انواعه واسباب اللجوء اليه

1. مفهوم التصدير:

التعريف الاول: التصدير هو عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي. [1]

التعريف الثاني: التصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى وعلى العموم يمكن أن ينظر إلى التصدير من زاويتين:[2]

- ❖ التصدير باعتباره نشاطا سلبيا وهو عندما تبيع المؤسسة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر إلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويقي الدولي بالمناسبات فقط.
- ❖ التصدير باعتباره نشاط ايجابيا والذي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.

---

[1]: سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999،ص40.

[2]: غول فرحات، التسويق الدولي مفهوم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، الجزائر، ص 190.

2. اهمية التصدير:

يعد التصدير أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على تطور بلد ما، ويعكس مدى نمو اقتصادها وتأثيره العالمي، فنمو الصادرات وزيادة حجمها يدعم من موقف الميزان التجاري في اقتصاد ما من حيث زيادة نسبة الصادرات بنسبة زيادة الواردات، الأمر الذي يؤثر في نمو الاقتصاد المحلي.

كما أن للصادرات دور قوي في نفاذ السلع المحلية للأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل من تطور نمو الصادرات أحد أهم مصادر تنويع الدخل بالنسبة للقطاعين الخاص والحكومي .

كما أنه يساعد على خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج الذي بدوره سيساعد على خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي سينعكس ذلك على خفض سعر التكلفة على المنشأة .

تربح المنشآت من تصدير منتجاتها بعدة طرق:

- ❖ زيادة المبيعات وفرص نمو أعمال المنشأة بفتح.
- ❖ أسواق جديدة.
- ❖ تقليص المخاطر من خلال تنوع الأسواق.
- ❖ خفض التكاليف الثابتة الناتجة عن زيادة الإنتاج.[1]

3. انواع التصدير:

➢ **التصدير المباشر:** هو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة ويمكن أن يتم عن طريق الوكلاء، الموظفون أو الممثل الدائم للشركة المقيم في الخارج، يتوافق التصدير المباشر مع نفس حالات التصدير غير المباشر كما أنه يتوافق مع الحالات التي لا يكون فيها ضغوط اقتصادية أو سياسية من أجل الإنتاج في الأسواق الأجنبية المعنية، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التصدير إلى الأسواق القريبة التي يمكن معرفتها ودخولها مباشرة وبسهولة، وكذلك التصدير إلى الأسواق الصغيرة التي لا تبرر بذل جهود كبيرة من أجل انتقال الفنيين أو فتح فروع صيانة فيها.[2]

[1]: دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى ، 2014، ص 15.

[2]: رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص-134.

او هو عملية تقوم بها المنشأة المصدرة ببيع المنتج لمشتري أجنبي والذي يقوم بدوره ببيعه مرة أخرى في نفس السوق الأجنبي.[1]

- **التصدير الغير مباشر(اعادة التصدير):** هو عندما تقوم المنشأة المصدرة ببيع المنتج لمشتري أجنبي والذي يقوم ببيعه مرة ثانية لمشتري آخر في سوق أجنبي آخر فضلا على ذلك، فإن هناك عدة صور أخرى للاستثمار الأجنبي غير المباشر منها؛ حقوق الامتياز واتفاقيات البيع والترخيص. ومن المهم التأكيد أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعد من الطرق المفضلة لدخول الأسواق الجديدة، وخاصة بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة.[2]

ويتم التصدير الغير مباشر باستخدام الوسطاء حيث تقوم شركة ما بتعهيد نشاطها التصديري إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجانب يعملون لحسابهم الخاص من أجل ضمان دعم وتعزيز منتجات الشركة في الأسواق الخارجية، لذا تقوم الشركة بإضافة وظيفتها التجارية (التصدير) إلى أشخاص لديهم خبرة ومعرفة جيدة بأسواق التصريف على خلاف وكلاء العمولة، يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء المنتجات وبيعها إلى زبائنهم، في الواقع هناك عدة أنواع من الوسطاء الذين يتمركزون سواء في الدولة المصدرة أو في البلد المشتري وأيضا في دول أخرى (مثل شركات التجارة العالمية).[3]

- **التصدير المشترك:** التصدير المشترك هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري بحيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، يمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال قانونية، وتترجم أهدافا محددة تبدأ من الحصول على المعلومات عن الأسواق وحتى البيع للمنتجات في إطار شركة تجارية، وذلك من خلال شكلين هما : [4]
  - **الاتحاد التصديري** :يقوم الاتحاد على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية وماليا أكثر منفعة من سلسلة من الأعمال الفردية.

---

[1]: دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 18.

[2]: نفس المرجع السابق، ص18.

[3]: رضوان المحمود العمر، مرجع سابق، ص 135.

[4]: نفس المرجع، ص ص 139-141.

الهدف الأساسي للاتحاد هو التصدير بكثرة وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص، إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين وبالتالي سيكون البيع بسعر أفضل وفي أسواق أوسع وخاصة الشركات الصغيرة التي لا تتمكن من التصدير بمفردها، ويقوم هذا الاتحاد مهما كان شكله بوظائف جزئية هامة تتعلق بالنشاط التصديري.

- **التصدير المحمول :** هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانات ضعيفة لا تمكنها من القيام بالتصدير بمفردها دون أن تتبع الشركة الكبيرة سلوك شركة التجارة الدولية.

4. اسباب ودوافع اللجوء الى التصدير[1]

للتصدير هدف قومي يهم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اذ انه لا يقل أهمية عن الدور الذي يؤديه الاستثمار في تنمية الدخل القومي وتحديد اتجاهات الإنتاج حسب متطلبات واحتياجات الأسواق الخارجية.

ومن دوافع التصدير ما هو داخلي يعود للمؤسسة حيث تخضع لقراراتها وفلسفتها ومنها ما هو خارجي تحكمه ظروف ومتغيرات الأسواق الخارجية ويحتل عامل تحقيق الربح في مقدمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها كمردود لاستثماراتها وما تدره مبيعاتها الخارجية، وتحقيق النمو والاستقرار في نشاطاتها وهناك عوامل أخرى غير الربح، تسعى المؤسسات لتحقيقها تتمثل بتحقيق زيادة و أ الحفاظ على حجم مبيعاتها وحصتها السوقية وخدمة الزبائن في أسواق معينة، وتوفير سيولة نقدية تحتاجها لمواصلة نشاطاتها وضمان الأمان والاطمئنان لتواصل نشاط الإدارة القائمة في المؤسسة، إضافة إلى أهداف إنسانية تتمثل بالحفاظ على تشغيل القوى العاملة في المجتمع وإنتاج سلع بمواصفات جيدة للمستهلكين.

[1]: صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1973، ص ص 61-62.

إضافة إلى هدف تحقيق الربح هناك أهداف أخرى تتعلق بالتزامات المؤسسة تجاه الأسواق الخارجية تتفاوت أهميتها بمقدار ما تساهم في تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح المتوقع ويمكن تحديد دوافع التصدير بالاتي:

- ❖ لإفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق.
- ❖ تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- ❖ تدهور الطلب في السوق المحلية واقدام المؤسسة على ايجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.
- ❖ تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية والقرب من الزبائن.
- ❖ اغتنام فرص تسويقية خارجية تحقق مردودا مشجعا للاستفادة منها.
- ❖ صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ❖ تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير.
- ❖ تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- ❖ تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
- ❖ تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام.
- ❖ الإفادة من التمييز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.

وهناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير أهمها:

- ❖ قدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- ❖ توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المؤسسة.
- ❖ الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة، إنتاج، بيع، تسويق دولي، تعدد الجنسيات.
- ❖ توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته.
- ❖ تطوير الإنتاج وطرقه وهذا استجابة للبيئة الخارجية.
- ❖ تطوير وادارة الأفراد العاملين في المؤسسة.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب التصدير واجراءاته

1. اجراءات التصدير:

يمر التصدير بعدة مراحل واجراءات تقوم بها المؤسسة نلخصها فيما يلي:

أ. **تسجيل الشركة:** يتعين على كافة المؤسسات الاقتصادية سواء الفردية منها أو الشركات، التسجيل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وذلك بموجب القانون، وبعد الحصول على تسجيل الشركة لدى وزارة الاقتصاد يقدم التاجر طلبا للحصول على بطاقة التعامل بالتجارة الخارجية مرفقا بإثبات تسجيل لدى الضرائب، شهادة التسجيل في الغرفة التجارية، الهوية الشخصية، صور شخصية، رخصة التصدير.

في العادة لا يتطلب التصدير رخصا ولكن بعض السلع تحتاج لأن تستوفي بعض الشروط والمقاييس ولمثل هذه السلع تكون رخصة التصدير ضرورية مثل المواد الغذائي ، ة المواد الكيماوية والمنتجات الزراعية.[1]

ب. **شهادة المنشأ:** هي شهادة تصدر عن الغرفة التجارية في بلد مصدر تبين مكان صنع او انتاج البضاعة المراد تصديرها وتعتبر وثيقة ضرورية للتعرف على جنسية البضاعة بغية تقدير نسب الرسوم التي تستوفي عليها او المعاملات التفضيلية التي ستمنح لها ويستفاد منها في التحكم في منع تسرب السلع المقاطعة اقتصاديا او الممنوعة.

وتتضمن شهادة المنشأ المعلومات التالية: اسم المصدر، عنوان المصدر، اسم المنتج، عنوان المنتج، اسم المستورد، عنوان المستورد، مركز التصدير، مركز الاستيراد، تاريخ الشحن ووسيلة النقل، كما تظهر شهادة المنشأ نوع السلعة المصدرة وعدد الطرود وكميتها والعلامات التجارية والوزن الصافي والقائم، وقيمة السلع و تبين رقم وتاريخ الفاتورة التجارية ونسبة المدخلات المحلية من كلفة الانتاج الكلية.[2]

ت. **التأمين:** تلتزم شهادة التأمين للبضائع أثناء عملية الن ،قل وهناك نوعان شائعان فيما يتعلق بمسؤولية المصدر عن البضاعة: [3]

---

[1]: محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص 268

[2]: واثق علي الموسوي، موسوعة التجارة الخارجية الجزء الثالث، دار الايتام للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2018، ص74-85.

[3]: نفس المرجع السابق، ص ص 72- 73.

- ❖ **تسليم على ظهر السفينة:** شرط تسعير يشير الى ان السعر يشمل البضاعة محملة على ظهر الناقلة في مكان محدد ولا يعود المصدر مسؤولا عن البضاعة حال وضعها على ظهر السفينة في ميناء الاقلاع وبذلك يتحمل المشتري جميع النفقات والاخطار التي قد تلحق بالبضاعة بعد وضعها في السفينة
- ❖ **كلفة تأمين و الشحن:** شرط تسعير يشير الى ان التسعير يشمل كلفة البضاعة والتأمين وتكاليف الشحن حتى مركز وصول البضاعة الى بلد المسترد
- ❖ **بويصلة الشحن:** وثيقة تصدرها الشركة الناقلة وهي عبارة عن عقد نقل بين المصدر والشركة الناقلة وتبين ميناء الشحن وميناء الوصول ووسيلة النقل واجرة الشحن وكيفية دفعها، وتعتبر بويصلة الشحن تأكيد من قبل الشركة الناقلة باستلام البضاعة في عنابر السفينة وهي ايضا عقد تملك للجهة المصدرة اليها حيث تصف البويصلة البضاعة والجهة المرسلة اليها
- ❖ **بويصلة الشحن الجوي:** وثيقة تشكل تأكيد الناقل بالاستلام واستعداده لنقل البضاعة، قائمة الشحن البري Way bill، هي قائمة مكتوبة بأسماء واوصاف البضاعة المشحونة على عربة او قطار او سيارة، وهي الوثيقة الرسمية التي تقبل بها شركة النقل في حالة مطالبة صاحب البضاعة شركة النقل او شركة التامين باسترداد ثمن ما فقد او عطب منها اثناء الشحن.

ث. **الفاتورة التجارية:** هو تقنين كميات البضاعة المسموح بها للتصدير وتلجأ الحكومة الى هذا الاجراء اما بقصد دعم السيطرة على اسعار تجنبا لارتفاعها او بقصد السيطرة على السلعة لأغراض دفاعية.[1]

ج. **التسليم في موقع البائع:** هو شرط تسعير تنحصر فيه مسؤولية البائع في تحضير البضاعة للمشتري في الاماكن التابعة للبائع مثل المصنع او المخزن ويتحمل المشتري جميع تكاليف نقل البضاعة بالإضافة الى اية مخاطر تنتج عن استلام البضاعة من ارض البائع الى اماكن الوصول ويمثل هذا الشرط الحد الادنى من الالتزام المترتب على البائع.[2]

---

[1]: واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 75

[2]: نفس المرجع السابق، ص 73

2. **مزايا وعيوب التصدير**: للتصدير مجموعة من المزايا والعيوب نلخصها فيما يلي:[1]

أ. **مزايا التصدير**:

- ❖ يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا احتياج المؤسسة إلى حد أدنى من رأس المال عند مقارنته بالبدائل الأخرى.
- ❖ يتجنب التصدير تكاليف إنشاء عمليات التصنيع في دولة مضيفة.
- ❖ يتسق التصدير مع الاستراتيجية العالمية أو الكونية، فمن خلال تصنيع المنتوج في مكان واحد ثم تصديره بعد ذلك للأسواق الدولية فإنه يمكن للمؤسسة أن تدرك اقتصاديات الحجم الأساسية من خلال حجم مبيعاتها للأسواق العالمية.

ب. **عيوب التصدير**: من عيوب الاعتماد على التصدير ما يلي:

- ❖ تفويض المؤسسة وكلاء للقيام بأنشطة التسويق في الخارج مع عدم ضمان قيامه بهذه المهام لصالح المؤسسة وتكون لديهم ولاءات متعددة أي التعامل مع المنافسين فتقل اهتماماته بمنتجات المؤسسة.
- ❖ في حالة ارتفاع تكاليف النقل، تصبح استراتيجية التصدير غير اقتصادية وخاصة للمنتجات كبيرة الحجم، أوحد الطرق المطبقة للتغلب على هذه المشكلة هي تصنيع المنتجات الكبيرة الحجم على أساس منطقة معينة في العالم أو القارة، فتحقق بذلك المؤسسة بعض الاقتصاديات من الإنتاج كبير الحجم وفي نفس الوقت الحد من تكاليف النقل التي يجب عليها تحملها.
- ❖ من أهم العيوب حواجز التعريفية الجمركية والتي يمكن أن تجعل استراتيجية التصدير غير اقتصادية.
- ❖ قد لا يكون التصدير من الدولة ملائما إذا كان هناك مواقع تكلفة أقل لتصنيع المنتوج في الخارج، وعليه فالمؤسسات ذات الاستراتيجية العالمية قد تقوم بالتصنيع في موقع حيث يكون مزيج تكاليف عوامل الإنتاج والمهارات أكثر تفضيلا، ثم يتم التصدير من هذا الموقع إلى بقية بلدان العالم لتحقيق اقتصاديات الحجم.

المطلب الثالث: مفهوم الاستيراد وأهميته

1. مفهوم الاستيراد

هو جلب السلع من الخارج الى الداخل البلد وادخالها الى الدائرة الحكومية وتسجيل البيان الجمركي للافراج عنها برسم الوارد النهائي.

[1]: غول فرحات، مرجع سابق، ص192.

ويكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الاسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والاسواق الدولية ومن المعارض الاخرى المرخص بإقامتها طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج .[1]

والاستيراد هو كل بضاعة ترد الى الدولة سواء عن طريق البحر او البر او الجو وينظم بها بيان جمركي وتخضع للضرائب الجمركية بموجب التعريفة الجمركية الموحدة والرسوم المقررة الا ما استثنى بموجب احكام نظام قانون الجمارك الموحد او بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس او أي اتفاقية دولية اخرى في اطار المجلس اعتبارا من تاريخ تسجيل البيان الجمركي في الدوائر الجمركية.[2]

2. اهمية الاستيراد

للاستيراد اهمية كبيرة خاصة في بداية مراحل التنمية الاقتصادية حيث يسهم الاستيراد الرأسمالي بشكل غير مباشر في نمو الدخل القومي و ذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة اعباء التنمية، وهو طريقة فعالة في تحصيل قيمة الصادرات، كما يتيح الفرصة للحصول ايضا على بعض السلع بتكلفة ارخص من انتاجها محليا، واتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا او لا تنتج مطلقا نتيجة لعدة عوامل (كالمناخ، سوء مواقع الموارد الطبيعية...الخ.)وبهذا سيتم حتما رفع مستويات المعيشة.

تعاني الكثير من الدول النامية من ضعف في تمويناتها من السلع الرأسمالية التي تحول دون تمكنها من استغلال مواردها و تنمية اقتصادياتها والطريق الوحيد للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية هو عملية الاستيراد، حيث نجد ان الدول النامية مجبرة على التعرف على ميزاتها النسبية التي تتوفر لها في انتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها الى الخارج لسداد قيمة ما تحصل عليه من واردات.[3]

---

[1]: محمود الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2]: بالحبيب عبد الكامل، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميز ان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية،2000، ص 33.

[3]: شريف علي الصوص، التجارة الدولية الاسس والتطبيقات، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2000، ص 24.

المطلب الرابع: انواع الاستيراد واجراءاته

1. انواع الاستيراد

توجد عدة انواع مختلفة من الاستيراد وهذا يرجع الى اختلاف الجهة المستوردة، وكذلك وجهة استخدام ما تم استيراده من الخارج فنميز بذلك بين:[1]

- **الاستيراد للإتجار** :و هو كل ما يستورده الشخص الطبيعي و المعنوي المقيد بسجل المستوردين وفقا لأحكام القانون .
- **الاستيراد للإنتاج السلعي والخدمي** :وهو كل ما تستورده المشروعات الانتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، و ما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به او يوكل اليها من اعمال و يشمل ذلك مستلزمات الانتاج او التشغيل او اداء الخدمة بما في ذلك الخامات و المواد الاولية و السلع الوسيطة و غيرها من الاجزاء.
- **الاستيراد للاستخدام الخاص:**هو كل ما يستورد لغير الاتجار او الانتاج من اصول رأسمالية و قطع غيار و مواد الدعاية و غيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد و ليس لشخصه.
- **الاستيراد للحكومة** :هو ما تستورده الوزرات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والاشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق اغراضها.
- **الاستيراد للاستعمال الشخصي:** هو كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له او لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها و كميتها من الاستعمال الشخص ي او العائلي وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار.

2. إجراءات عملية الاستيراد.[2]

- **اتخاذ القرار** :ويتم بناءا على توافر مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع وطبيعة السلعة والمواد التي يتم التعامل بها وفقا لقوانين الدولة، فيكون بذلك الاستير اد اما من في اجل عملية التصنيع او الاستيراد من اجل اعادة التصدير او من اجل التوزيع و البيع السوق المحلي، لذا لابد من دراسة

[1]: محمود الشيخ، مرجع سابق، ص ص 103-104.

[2]: جاسم محمد، التجارة الدولية، دار، زهران للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2002،ص ص 164-165.

الطلب و احتمالات توقعه "التنبؤ به"، الذي بدوره يختلف باختلاف طبيعة المشروع. فمثلا اذا كان المشروع صناعي يقوم بأعمال التصنيع فان الطلب يتم تقديره حسب الطرق التالية:

- ❖ طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع او معارضه.
- ❖ دراسة السوق المحلي و حاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي والمستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق.
- ❖ من خلال العطاءات التي تطرحها بعض المنشآت العامة او الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة و مواصفاتها.

- ➢ **دراسة اسواق التصدير**:يتم في هذه المرحلة البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الاسواق الخارجية اهم هذه المصادر التي تقدم معلومات عن الموردين ما يلي:
  - ❖ الكتالوجات(Catalogues) التي تصدرها الشركات العالمية.
  - ❖ عن طريق وزارة الصناعة و التجارة والغرف التجارية.
  - ❖ الملحقون التجاريون لسفارات بعض الدول.

وتتم دراسة مفصلة لأسواق الموردين الذين تم اختيارهم و طلب عروضهم و بيان شروط البيع و التسليم و الدفع ، ويطلب منهم احيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

- ➢ **الاستراتيجية**: تقوم الشركة بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين بوضع استراتيجية للاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين، الاول طبيعة السوق المحلية و قدرته الاستيعابية و حاجته لهذه السلع، والاخر امكانات و موارد الشركة و مدى قدرتها على التفاوض و قبول شروط الموردين سواء الامكانات المالية او التسويقية او أي عناصر اخرى.
- ➢ **اعداد البرامج** :في هذه المرحلة ترجمة السياسات و الاهداف الى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه الاستراتيجيات، أي انها تقوم بتوزيع المعلومات و البيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين، يتضمن اسماء و عناوين الموردين ، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم...الخ.
- ➢ **التراخيص** :يتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بذلك. وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الاعلان عنها و قد يستعمل ايضا لحماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها. وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة

بلا قيد او شرط و قد تصدرها وفقا لأسس معينة، و قد تعمد الدولة الى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الارباح الناتجة عن الاستيراد.[1]

- **بويصلة الشحن** :يختلف نوع البوليصة باختلاف الجهة التي تصدرها ووسيلة النقل المستخدمة ،وهي عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن او وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة، ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة وشهادة المنشاء واية وثائق اخرى مطلوبة الى البنك لغايات التحصيل.[2]
- **ميناء الوصول** : عند وصول البضاعة المستوردة الى الميناء يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع الا لمن يحمل البوليصة الاصلية او من جيزت باسمه او بواسطة وكيل يقدمها الى وكلاء الشحن للحصول على اذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة.
- **التخليص** : عندما يتسلم المستورد اذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات و الوثائق التجارية من اهمها

أ. **الفاتورة التجارية:** وهي مستند محاسبي يبين قيمة البضاعة ونوعيتها وتكاليف نقلها.

ب. **شهادة المنشأ:** وهي شهادة تصدرها الغرف التجارية وتتضمن تحديد البلد الذي صدرت فيه البضاعة.

ت. **رخص الاستيراد:** وهي الاذن والسماح باستيراد البضاعة، وهي الزامية لكافة البضائع المستوردة للسوق المحلي.

ث. **شهادة المقاطعة** : تطبيقا لما نصت عليه قرارات المقاطعة العربية يجب تقديم شهادة المقاطعة تثبت فيها الشركة المصدرة عدم تعاملها مع اسرائيل.

ج. قائمة التعبئة: وهي قائمة الطرود المشحونة واوزانها واحجامها ومحتوياتها التفصيلية.

[1]: جاسم محمد، مرجع سابق، ص 196.

[2]: واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 75.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث تطرقنا لمفاهيم التجارة الخارجية واهم نظرياتها، حيث نادا كل من (ادم سميث، دافيد ريكاردو) بحرية التجارة الخارجية انطلاقا من مجموعة من الفروض تمثلت أساسا في سيادة المنافسة التامة وعدم إمكانية عناصر الإنتاج من التنقل دعمهم في ذلك رواد المدرسة النيوكلاسيكية (هكشر اولين) ولكن اختلفوا معهم في طرق التحليل وأسباب قيام التبادل الدولي.

حتى تستطيع دولة ما الانتقال من المعاملات المحلية إلى المعاملات الخارجية وجب عليها ترقية صادراتها وتنميتها وتنويعها، والدخول إلى الأسواق الدولية ومواجهة العديد من المنافسين، كما وجب عليها أن تعمل باستمرار لتطوير هذا الميكانيزيم حسب المتطلبات العالمية لتجعل له استراتيجيات من أجل تحقيق أهدافها، حيث أصبح التصدير ضرورة حتمية للدخول إلى الأسواق الدولية، كما وجب عليها العمل على تحسين انتاجها المحلي وتحقيق اكتفائها الذاتي للتقليل من عمليات الاستيراد لتفادي غزو اسواقها المحلية من المنتجات الاجنبية.

حيث يلعب كل من الاستيراد والتصدير دور كبير في النشاط الاقتصادي وذلك اعتبارهما مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الجزائر

تمهيـد

يعتبر توفير المنتجات الغذائية محليا، خاصة منها المنتجات الغذائية الأساسية، والمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك، عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية للجزائر، فتحقيقها للاكتفاء الذاتي من هذه المواد، يجنبها اللجوء للاستيراد، ويمكنها من استعمال مواردها المالية في تمويل متطلبات التنمية في مختلف المجالات، فالمشكلة التي تعاني منها الجزائر اليوم هو اختلال التوازن بين احتياجات مواطنيها من المواد الغذائية وقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات، خاصة في ظل التحديات الدولية التي أصبحت فيها تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي حيث اعتمدت الجزائر على المصادر الخارجية لاستيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الاساسية جعل الدولة أمام تحد خطير ذو أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، أمام الاختلال الموجود في إشباع الطلب على الغذاء، بالاعتماد على الاستيراد، وعجز الإنتاج الفلاحي الوطني في ذلك، وتغطية هذا الاختلال في كل مرة، بعوائد الريع النفطي المعرضة للزوال .

وفي دراستنا لوضعية الصناعات الغذائية الجزائرية بين الاستيراد والتصدير قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الثاني: تطور الصادرات والواردات الغذائية الجزائرية

المبحث الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على تشييد نظام سياسي واقتصادي يتماشى مع متطلبات السوق الذي يشهد حركة ديناميكية جد متسارعة في كل المستويات من خلال مجموعة من الاصلاحات التي كان لها اثر على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، وهذا من اجل التأقلم مع الانفتاح الاقتصادي للدولة، وتعتبر الصناعات الغذائية احد النماذج الاساسية حيث تتميز بنسيج مختلف من المؤسسات في جميع الانشطة المكونة لها مثل المطاحن، انتاج الحليب، المشروبات الغازية....الخ، اين عرفت تطورات مختلفة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور الصناعات الغذائية في الجزائر

بعد الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، سارعت السلطات بوضع سياسات إرادية للصناعة الوطنية، ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة و ارتجالية إلا أنها شكلت بداية للصناعة[1]، وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة، وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا، وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية، إلى جانب التنظيمات التي عرفها هذا الفرع على غرار باقي الفروع الصناعية الأخرى، وتم إنشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة عن طريق التصنيع، ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في إتباع استراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة و خاصة فرع الصناعات الغذائية و ما يكتسيه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحظى باهتمام من

[1]: الهاشمي جعبوب، تاريخ الصناعة الجزائرية، رسالة وزير الصناعة، منشورات وزارة الصناعة، الجزائر، أكتوبر 2002 ، ص3.

[2]: فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 60.

طرف الدولة خلال هذه المرحلة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقتها الإنتاجية نتيجة لعوامل مختلفة يمكن ذكر أهمها:[1]

- ❖ نقص رأس المال.
- ❖ قلة اليد العاملة الفنية المدربة.
- ❖ نقص المواد الأولية الممونة لهذه الصناعات وبالخصوص منها الزراعية.

وبعد أحداث 1965 وتغير الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية "الصناعات المصنعة" ومما لاشك فيه أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين سنة (1967-1977) للقطاع الصناعي والذي يضم من ابرز فروعه الصناعات الغذائية [2]، إلا أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية كان نحو ترسيخ استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الجزائرية كان نحو ترسيخ استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية وعرف قطاع الصناعات الثقيلة وبالخصوص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، وهذا من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلالات ليس على مستوى القطاعات فحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه، كما حدث في القطاع الصناعي وأُهمل فرع الصناعة الغذائية الذي حصل على اعتمادات استثمارية لا تتجاوز في معظمها نسبة 5% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثير من السلع الضرورية من الدرجة الأولى لا يتعد نسبة تغطية للطلب الكلي40% . ونجد بالمقابل تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة حيث بلغ المعدل السنوي لنمو هذا الدخل النقدي خلال المخطط الثلاثي 8.1% ، وخلال الرباعي الأول 10.6% ، وخلال الرباعي الثاني 17.6%

[1]: فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية دراسة حالة الجزائر 1962-1995، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999،ص5.

[2]: الهاشمي جعبوب، مرجع سابق، ص ص 03-04.

ويعبر هذا النمو السريع في دخول العائلات النقدية عن ارتفاع سريع في قدرتها الشرائية وبالتالي على طلبها للسلع الاستهلاكية وبالخصوص السلع الغذائية.[1]

كما تميزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم ينل حجم الاستثمارات الكافية له، وكان لهذا انعكاس سلبي على إمداد فرع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية وتسبب في بعض الحالات إلى غلق مؤسسات إنتاجية وتحويلها إلى مستودعات.

أما المرحلة الثانية (1980-1989)، و التي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعي والري، أما بالنسبة للصناعة فقد أعطت الأولوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ولا تستلزم تكنولوجيات عالية للتطور، واستحوذت الصناعات الغذائية خلال المخطط الخماسي الأول على أكبر مبلغ من الاستثمارات، مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى، وهذا قصد مواجهة الطلب المتنامي للسلع الغذائية.

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها، أن فرع الصناعات الغذائية لم يحض بالأهمية البالغة خلال المخططات التنموية للفترة المدروسة، ماعدا المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ على أكبر مبلغ من الاستثمارات بالنسبة للصناعات الغذائية، وهذا حسب اعتقادنا راجع إلى دفع الدولة خلال كل سنة فاتورة عالية بالعملة الصعبة من أجل تغطية الطلب على السلع الغذائية.

كما أن مرحلة (1990-1995) تميز هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر في إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق بظهور وانتشار نسيج ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجالات وفروع متنوعة منها :الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي، الأنشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والحيوانية المطاحن، الحليب ومشتقاته، الحلويات والبسكويت، تصفية وتكرير الزيوت، السكر، المياه المعدنية، المشروبات المختلفة، إلى جانب التدخل في مجال خدمات حفظ المنتجات الغذائية، التغليف وتوضيب السلع وتوفير شروط الإنتاج

[1]، فوزي عبد الرزاق، ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص 63.

الملائمة. تميزت هذه الصناعات بالتمركز في المناطق ذات البنية التحتية الملائمة القريبة من الأسواق الحضرية الكبرى ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة.[1]

كما شهدت هذه الفترة جملة من الإصلاحات تهدف لتحفيز الصناعات الغذائية الوطنية :

- ❖ استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري والاستغلال الأمثل للموارد.
- ❖ تطوير أنشطة مدمجة في المناطق الريفية.
- ❖ تحسين مداخيل الفلاحين.
- ❖ وضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج الزراعات الاستراتيجية.
- ❖ وقد كانت أولوية هذا المخطط ما يلي:
  - تنظيم الاقتصاد الوطني.
  - تطوير القطاع الفلاحي والري

مما سبق ذكره لازال لم يتحقق في كثير من الوحدات الإنتاجية الاعتماد على المنتوج الوطني، بل دائما تلجأ الدولة إلى الاستيراد من الخارج وبالخصوص الحبوب المتمثلة في القمح الصلب واللين، وهي ذات الاستهلاك الواسع في المجتمع الجزائري إلى جانب مادة الحليب سواء الطازج أو الجاف الذي كان يعرف عجزا مستمر، وأصبحت المؤسسات العمومية عبئًا على كاهل الدولة.

المطلب الثاني: ملامح قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

يضم فرع الصناعات الغذائية عدة شعب، تتفاوت نسبة مساهمتها في أداء القطاع حسب تطور النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، الذي شهد تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، تبعا للتطور السوسيولوجي الذي عرفته العائلة الجزائرية، التي انتقلت من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال، الى نمط استهلاكي حداثي في العشريتين الأخيرتين، نتيجة تأثرها بنموذج الحياة الغربي، وعموما يمكن تقسيم الشعب الصناعية لفرغ الصناعات الغذائية [2] وفق الجدول التالي:

---

[1]: ذهيبة لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص 5.

[2]: سليم بوهيدل، اشكالية تنمية القطاع الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع تطبيق على فرع الصناعات الغذائية افاق 2025، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017، ص 232.

الجدول رقم (1): حصيلة النشاطات بشعب فرع الصناعات الغذائية

الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
الجبن ياؤورت مواد حليبية	شراب الليمون شراب غازي الصودا العصير شراب غير كحولي مياه معدنية كوكتال مشروبات أخرى	الطماطم الهريسة السمك الخضر الزيتون المصبرات	الدقيق الطحين الدقيق الاصطناعي القهوة علف خليط	العجائن الغذائية عطور غذائية خضر وفواكه التمور	الشكولاتة السكريات حلويات حلويات جافة	الزيوت خروب و لب الزيتون زيت الزيتون الخل

المصدر: وزارة الصناعة، تقرير خاص بالثلاثي الأول لسنة 2001.

من خلال الجدول رقم(1): يمكن التطرق إلى أهم الفروع الممثلة للصناعات الغذائية وهي كالتالي:

1. فرع المطاحن:

يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة، واستمرت سيطرة القطاع العام على فرع المطاحن حتى سنة 1993 ، عن طريق خمسة مؤسسات جهوية وهي كالتالي:

- ❖ الرياض سطيف .
- ❖ الرياض الجزائر.
- ❖ الرياض قسنطينة.
- ❖ الرياض تيارت.
- ❖ الرياض سيدي بلعباس.

بعد سنة 1993 بدْا القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع وبين سنتي 1993 و 1997 تم إنجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص , حيث أصبح عدد المؤسسات المتخصصة في عملية

التحويل الأولي للحبوب 74 وحدة تابعة للقطاع العام والخاص، كانت قدرة الإنتاج لهذه الوحدات تقدر بحوالي 2.750.000 طن سنويا من مادة السميد و 1.500.000 طن سنويا من مادة الفرينة[1].

إن تدهور الإنتاج في القطاع العمومي للسميد والدقيق المحتكر من طرف مؤسسة الرياض التي تعرف هي الأخرى، مشاكل ومعوقات حيث تواجه منافسة قوية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، سواء من حيث عددها أو طاقتها الإنتاجية، أما فيما يتعلق بمعالجة القمح الصلب فقد ارتفعت إلى غاية سنة 2003مقارنة بسنة 1999 بما يفوق الضعف و نفس الشيء يمكن قوله على القمح اللين، حيث زادت قدرات هذا القطاع بما يفوق أربع مرات القدرات الجاهزة في عام 1998 ، حيث انتقل من 5100 قنطار معالجا من القمح الصلب سنة 1998 إلى 29100 سنة 2003 [2].

2. فرع الزيوت:

تضم مجموع الزيوت التي يتم استخلاصها من البذور الزيتية سواء تم ذلك بطريقة تقليدية (عن طريق العصر الميكانيكي) أو بطرق صناعية (والتي تستخدم فيها المذيبات الكيماوية كالهكسان)، أما في الجزائر فقد شهد إنتاج الزيوت منذ السبعينات احتكار" المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة(SNCG) ثم تكفلت بذلك مؤسسة SOGEDIA حتى سنة 1982 أين أوكلت المهمة إلى" الشركة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG)، وقد تميز هذا الفرع هو الآخر خلال المراحل التنموية التي عرفتها البلاد بضعف المنتوج والذي لا يغطي سوى حاجيات البلاد بنسبة 8% ، ورغم هذا فإن القطاع الخاص شهد عن طريق مؤسسة CEVITAL تطورا ملحوظا فإن سعة تحويله وإنتاجه للزيت الصناعي بلغت متوسط معدل سنوي خلال الفترة (1995-2004) مقدار 500000 ألف طن، بالمقابل فإن القطاع الخاص سجل خلال نفس الفترة متوسط معدل إنتاج قدره 320.000 طن في السنة، وهذا ما يبين دور المؤسسة الخاصة في تموين حاجيات السوق الوطنية رغم العجز المسجل، والشيء الملاحظ في هذا الفرع رغم الطلب المتزايد على هذه المادة فإن المؤسسات العامة أو الخاصة لم تتمكن من تغطية العجز المسجل ، تاركة المجال للسلع

[1]: كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، ص 79.

[2]: نفس المرجع، ص 80.

الأجنبية المستوردة، وهذا حسب اعتقادنا يرجع إلى ندرة المادة الأولية وارتفاع تكاليفها في السوق العالمية.[1]

3. فرع الحليب ومشتقاته:

بالنسبة لفرع الحليب ومشتقاته عرف هو الأخر تطورا ملحوظا بالنسبة للقطاع الخاص خلال الفترة (1995-2004)، من خلال التشجيعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لمحولات وجمع الحليب عبر كافة الوطن، أين ساهم مساهمة مقبولة حيث أنشأت 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب ومشتقاته، وهذا بطاقة إنتاج قدرها 0,9 مليار/ لترا في السنة، لكن يبقى القطاع العام والمشكل من 18 مصنعا بسعة يقدر معدلها خلال الفترة (1995-2004) بمقدار 1.5 مليار/لتر سنة، إلا أن مساهمة القطاع الخاص والعام لم تكن في المستوى المطلوب بالنظر للطموحات والأهداف المسطرة من قبل السلطات، حيث يبقى هذا الفرع من الصناعات الغذائية يعاني من قلة العتاد من جهة، وحداثته، إلى جانب قلة المواد الأولية، هذا ما كان له أثر سلبي في تطور الإنتاج، مما زاد من إيرادات هذا المنتوج و حسب وزارة الفلاحة فإن الفرد الجزائري الذي يستهلك ثلاث لترات من الحليب فمنها 2 لتر مستوردة، و تعتبر الجزائر من أكبر بلدان المغرب العربي من حيث استهلاك الحليب والذي يقدر بمعدل 100لتر/مواطن، مقابل 80 لترا في المغرب و 75 لترا في تونس، حسب تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2006.[2]

إن محدودية الإنتاج، وتراجع إنتاج الوحدات العمومية، وتباطئ عملية الخوصصة للبرنامج الذي يشكل مصانع الحليب، فإن الإنتاج الوطني أصبح غير قادر على تغطية الطلب الوطني، رغم التحفيزات التي تقوم بها السلطات العمومية، وهذا لضمان إنتاج وطني ب 5,4 ملايين طن، أي إمكانية تلبية 90 %من الحاجيات وهو البرنامج الذي تأمل وزارة الفلاحة تحقيقه لكن نظرا للمشاكل التي يعرفها القطاع فإنه يبقى صعب التحقيق وهذا لتراجع مستوى إنتاج الحليب وبالخصوص على مستوى الوحدات العمومية.

وهذا ما سيؤدي في المستقبل إلى ارتفاع احتياجات الجزائر من هذه المادة الغذائية والتي تعتبر أساسية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

---

[1]: فوزي عبد الرزاق، ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 197.

[2]: كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، 81.

4. فرع السكر:

يعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمار إلى جانب هناك مخاطر استثمارية أخرى متعلقة بالمنتوج، كون المادة الأولية لهذا المنتوج لا تتوفر في الجزائر وتخضع إلى إجراءات السوق العالمية المعقدة، والمؤسسة الخاصة التي تنشط في هذا المجال هي مؤسسة CEVITAL حيث وصل معدل إنتاجها خلال الفترة (1995-2004) إلى 500000 طن سنويا، وهي موزعة على ثلاث مناطق في الجزائر(الجزائر العاصمة، بجاية، عنابة) وهذه الوحدات مختصة في تحويل السكر، ورغم هذا فإن معدل إنتاجها يفوق معدل إنتاج القطاع العمومي والذي وصل في نفس الفترة إلى 240.000طنا، وهذا من طرف مؤسستين عموميتين هماENASUCRE و BLANKY، وبالنسبة لطاقة الإنتاج للقطاع الخاص والعمومي تصل إلى 74000 طن سنويا وأن العجز المقدر في هذا المنتوج هو نسبة 25% مع العلم أن استهلاك السكر في الجزائر يتزايد بمعدل قدره 8% طن سنويا.

وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تغطية الاحتياجات الوطنية خلال السنوات المقبلة، أضف إلى ذلك الاضطرابات والتغيرات التي تعرفها المواد الأولية لهذه السلعة في السوق العالمية.[1]

5. فرع المشروبات الغازية والمعدنية:

هذا الفرع يهتم بالإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خاصة في سنوات التسعينات وذلك نظرا لتزايد الطلب المحلي، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 1980 أصبح يقدر ب 1.5 مليار لتر في سنة 2004 ، وبالنسبة للمشروبات الغازية فقد قدر الطلب المحلي عليها في سنة 2004 ب 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية وإقبال كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات[2]، حيث بلغت عدد الوحدات في سنة 2004 في القطاع الخاص:[3]

- 35 وحدة للمياه المعدنية.

---

[1]: فوزي عبد الرزاق، ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص 199.

[2]: طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_حالة الصناعات الغذائية ، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 147.

[3]: فوزي عبد الرزاق، ، مرجع سابق، ص 166.

- 235 وحدة لإنتاج المشروبات الغازية.
- 44 وحدة لإنتاج العصير.
- 800 وحدة لصناعة القارورات بمختلف أنواعها.

في المقابل يشهد القطاع العمومي تقهقرا مستمرا، حيث لم يبق إلا مجمعان فقط تحت هيكلة" الديوان العمومي لتسويق المشروبات " أما أهم المؤسسات الخاصة التي تنشط عبر التراب الوطني، وهي تضمن تغطية كاملة لاحتياجات السوق تتمثل في: (IFRI , SIDI KEKBIR ,BENHAROUN ,MESSERGHIN , YOUKOUS , GOLEA, GUEDILA LALA KHEDIDJA, MOUZAIA) هذا بخصوص المياه المعدنية، أما المشروبات الغازية، التي تعرف هي الأخرى تطورا ملحوظا وصل إلى درجة التصدير عند بعض الخواص، حيث تمكنت مؤسستا **حمود** و **افري** من اقتحام الأسواق الأوروبية وبالضبط فرنسا وإسبانيا، وهذا يعتبر عامل مشجعا لقدرة المنتوج من منافسة المؤسسات الأجنبية بفعل تطوير وسائل الإنتاج، وكذلك استعمال المعايير والمواصفات العالمية.[1]

6. فرع مصبرات الطماطم:

يضم هذا الفرع عملية تصبير الطماطم، ورغم التحسن الذي تعرفه زراعة الطماطم إلا أن هذا المنتوج يقوم بتغطية الطلب المحلي من 40% خلال الفترة (1985-1989) إلى متوسط قدره 60% خلال الفترة (1995-2000)[2]، هذا التحسن يرجع إلى زيادة المساحة المزروعة وخاصة بعد لجوء الفلاحين إلى البيوت البلاستيكية أو الاستثمار بالصحراء وبالضبط في ولاية أدرار.

إلا أن هذا الفرع يعاني من بعض المشاكل التي يمكن ذكرها[3]:

- نقص في تمويل الفلاحين بالموارد المالية من طرف البنك.
- بعد المنتوج عن المصانع التي تستقبلها كما هو الحال في المناطق الصحراوية، وبالخصوص ولاية أدرار إلى جانب قلة المصانع عبر التراب الوطني التي تحول هذه المادة.

هذه المشاكل تعتبر جوهرية في نظرنا ويمكن للدولة في ظل استراتيجية السوق أن تتدخل من أجل بناء استراتيجية من شأنها أن تقضي على هذه المشاكل وتسمح بتطوير هذا الفرع عبر المناطق التي

---

[1]:كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 83.

[2]: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص 21.

[3]:كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 84.

تعرف تطورا ملحوظا لزراعة الطماطم إلى جانب مجموعة المشاكل والصعوبات المرتبطة بتسويق المنتوج بسبب الانفتاح الخارجي وتحرير تجارة السلع الغذائية، والمنافسة القوية من طرف الشركات التونسية والتركية وغيرها.

7. فروع أخرى للصناعات الغذائية:

وتشمل الصناعات ذات التحويل الثانوي وهي عبارة عن عملية إنتاج مواد نهائية مختلفة انطلاقا من مخرجات التحويل الأولي ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

أ. فرع صناعة الخبز والحلويات: اعتمد هذا النشاط على وسائل تقليدية حتى نهاية الثمانينات ومع بداية التسعينات أصبحت المخابز تعتمد على وسائل أكثر حداثة، وقد شهد هذا النشاط حركة ديناميكية فيما يخص وسائل الإنتاج خاصة في النصف الثاني من التسعينات، أما سنة 2003 أصبحت معظم الوسائل المستعملة في هذه الصناعة آلية) أوتوماتيكية (، حيث تم تجديد معظم الآلات و تم التخلي عن الطابع التقليدي الذي كان يميز هذا النشاط، فقد أصبح في سنة 2003 حوالي 90% من وسائل الإنتاج يتراوح عمرها ما بين 2 و 6 سنوات و أن 10% فقط يصل عمرها إلى 10 سنوات، وقد قدر عدد المخابز في سنة2004 حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري بحوالي 15500 مخبرة، 900 منها تقوم بتصنيع الخبز و 6500 تقوم بتصنيع الخبز و الحلويات و قد تراوح الإنتاج في سنة 2003 بين9 و 10مليار خبزة.[1]

ب. فرع العجائن الغذائية: تعتبر صناعة العجائن الغذائية من الصناعات في الجزائر قبل الاستقلال وتم تطويرها بعده من طرف المؤسسة العمومية (SEMPAC) والتي كانت متخصصة في فرع الحبوب ومشتقاتها، حيث تم إنشاء 16 وحدة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و 1980 وبلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 1688 قنطار في اليوم، ولم يستثمر القطاع الخاص في هذه الصناعة إلا في سنوات الانفتاح الاقتصادي أي بعد سنة 1990 التي دخلت بها عدة شركات خواص تغطي السوق المحلية كشركة SIM بالبليدة، وشركة بن عمر BEN AMOR بقالمة الرائدتين في السوق الجزائرية، إلا أن أغلب الشركات

[1]:طرشي محمد، مرجع سابق، ص 143.

الخواص تبقى تحت رحمة أسعار المواد الأولية، وكذلك العراقيل التي في بعض الأحيان تؤدي إلى تأخر وصول هذه المواد إلى المصانع.[1]

ج. فرع صناعة البسكويت: شهدت هذه الصناعة تطورا مع بداية الثمانينات وذلك بفضل القطاع الخاص و الذي تعرض لمنافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة و التي تتميز بالجودة، غير انه بعد عمليات تأهيل و نتيجة استثمارات جديدة في هذه الصناعة بالإضافة إلى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف وتنويع المنتجات بدأت الصناعة المحلية تنافس بشدة المنتجات المستوردة.

قد كان عدد الوحدات المنتجة في سنة 1997 حوالي 109 وحدة إنتاج منها 102 تابعة للقطاع الخاص و 7 وحدات فقط تابعة للقطاع العام، ووصل عدد المصانع سنة 2004 إلى حوالي 380 منتج حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري(145 منهم أشخاص طبيعية) وان حوالي60 مؤسسة تشغل أكثر من 20 عامل تعتبر رائدة في هذا المجال، حيث قدر حجم الإنتاج سنة 1997 30000 طن، و تجاوز 90000 طن سنة 2003، وواصل الارتفاع سنة 2004 إلى 150000 طن.[2]

هناك فروع أخرى للصناعات الغذائية مثل مشتقات الحليب، الخضر والفواكه المعلبة، الأسماك المعلبة، وغيرها، زاد نشاطها وإنتاجها منذ منتصف التسعينات نتيجة زيادة المنتجين الخواص، إلا أنها تبقى بعيدة عن النتائج المرجوة منها، رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر حاليا، سواءا الزراعية كمدخلات لهذه الصناعة أو عن طريق الفوائد المالية.

المطلب الثالث: اهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تعد الصناعات الغذائية من بين القطاعات الاستراتيجية الحساسة والاكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وتوفير الغذاء الذي اصبح يتميز بفاتورة غالية الثمن، ويعود الاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي لعدة اسباب اهمها:[3]

---

[1]: مرجع سابق، ص 144.

[2]: طرشي محمد، مرجع سابق، ص 145.

[3]: الماحي ثريا، استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، نوفمبر 2010، ص 3.

- هذا القطاع يمثل الامن الغذائي للوطن، هذا ان اردنا تفادي المصطلحات الوهمية التي لا يمكن حاليا لدولة مثل الجزائر بلوغها في هذه الظروف المحلية والدولية كالاكتفاء الذاتي.
- اما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط فهي تمثل تقريبا 31.5% من القيمة المضافة، لان مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار اي ما يعادل 38.5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
- ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع في اداء المؤسسات الغذائية المحلية كماً ونوعاً من اجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما ان فرع الصناعات الغذائية يمثل 28% من الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح والسكر والزيت.

ومن ابرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني في فرع الصناعات الغذائية ما يلي:

1. الصناعات الغذائية والتشغيل:

إن ما ميز الفترة "2000-2004" هو الاستقرار السياسي والأمني الذي بدأت تعرفه البلاد، إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب من خلال ارتفاع وتطور أسعار السوق البترولية الدولية، أدت إلى انخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19,8 % في سنة 2000 مقابل 47,5% في سنة 1998 كل هذه الظروف أدت بالسلطات العمومية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى والتركيز على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية بأن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.[1]

كما ان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي واهدافه المتمثلة في اعادة تنشيط الطلب وعدم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة المحلية

[1]: كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 88.

منها ذات الحجم الصغير والمتوسط وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية اين اصطدمت بعراقيل سريعة في تطبيق هذا البرنامج.[1]

من خلال هذا البرنامج اعتبرت الحكومة خلال هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلتين أساسيتين للشغل في الجزائر، بحيث أن تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة النشيطة وذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة الأنجح للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة وتشكل كذلك وسيلة تجديد التشغيل الذي يمثل أحد الانشغالات الرئيسية للسلطات العامة، ويمكن أن نقف من خلال الجدول التالي على أهم تطورات عالم الشغل في الجزائر من خلال أهم القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي :[2]

جدول رقم (2): تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الاقتصادية للفترة (2004-2000)

الوحدة: النسبة %

	2000	2001	2002	2003	2004
البناء والاشغال العمومية	31.15	28.19	31.52	22.11	23.15
التجارة	17.8	15.4	11.87	11.86	10
الصناعة الغذائية	9.16	7.34	6.74	9.14	5.3
النقل والاتصال	14.7	12.1	5.40	3.5	4
الفلاحة والصيد	4.26	4.9	5.26	6.7	8
الفندقة	5.14	6	4.52	5	3.2
مواد البناء	5.8	3.98	4.54	9	8

المصدر: فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 204.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فرع الصناعات الغذائية يحتل المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة، وحافظ على توازنه بين القطاعات من حيث متوسط معدل التشغيل، وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى الاتجاهات للاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة بمختلف الفروع داخل قطاع الصناعات الغذائية، نظرا للطلب المتزايد على

[1]: فوزي عبد الرزاق، ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر ، ص 204.

[2] : كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 88.

المواد والسلع الغذائية التي كانت تتميز بالندرة خلال مراحل التنمية التي عرفتها البلاد، إلى جانب تشجيع الدولة للاستثمار في هذا الفرع من القطاع الصناعي، نظرا لما يميز واردات المنتوجات الغذائية من ارتفاع والتي تشهد منحنى تصاعديا من 2,6مليار دولارا خلال سنة 2000 إلى أكثر من 3مليار دولارا في سنة 2004 بينما الصادرات لم تتجاوز خلال سنوات (2000، 2001، 2002) 50.5 مليون دولار [1].

يرتكز فرع الصناعات الغذائية من حيث عدد العمال في أربعة أنشطة أساسية مرتبة حسب مساهمة كل نشاط من حيث استحواذه على عدد العمال وهي [الحليب ومشتقاته –المطاحن –المياه المعدنية والمشروبات الغازية –حفظ الخضر والفواكه]، حيث مثلت نسبة مساهمة قدرت سنة 2001 و2002 بمتوسط نمو قدره 68% من التشغيل داخل الفرع، كما نشير إلى أن القطاع الخاص ساهم بفعالية كبيرة في إحداث مناصب الشغل لهذا القطاع، حيث قدرت خلال الفترة بنسبة 75% وهي تعتبر مناصب جديدة أنشئت رغم أن القطاع الخاص يفضل ممارسة النشاطات التجارية عوض النشاطات الإنتاجية، بينما القطاع العمومي الذي يواجه منافسة حادة فإن نسبة 25%التي ساهمت في عملية التشغيل تعود إلى توظيف بعض المناصب الناتجة عن عملية التقاعد.[2]

2. الصناعات الغذائية والقيمة المضافة

تحتل الصناعة الغذائية موقعا حيويا في اقتصاديات دول العالم، اذ انها تعتبر اهم القطاعات ضمن قطاع الصناعات التحويلية، من حيث حجم الانتاج الذي يمثل 16% للدول المتقدمة و 10% للدول النامية من الحجم الكلي للانتاج الصناعي ولقد بلغ نصيب الصناعات الغذائية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول النامية 19% سنة 2002 بمعدل نمو 3.5% خلال الفترة 1999–2002 باستثناء صناعة التبغ وعند مقارنة معدل النمو للفترة نفسها مع الدول المتقدمة والبالغ 3.4% نجدان الدول النامية تسعى للارتقاء بالصناعات الغذائية بصورة جادة حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي تعاني من نقصه.[3]

---

[1]: فوزي عبد الرزاق ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر ،مرجع سابق، ص 205.

[2]: كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 89–90.

[3]: فوزي عبد الرزاق، ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر ،مرجع سابق، 209.

لقد شهدت الصناعات الغذائية في الجزائر تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، وهذا يعود لارتباطه بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية واستراتيجية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والتي تحقق تحويلات الموارد المحلية وخاصة المستوردة من أجل الاستهلاك النهائي، وهذا ما يبين حساسية هذا الفرع اتجاه تغير عرض وأسعار المواد الأولية، إن النتائج المسجلة خلال هذه المرحلة، لا يمكن من خلالها إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص على غرار القطاع العام الذي بقي يراوح مكانه حيث نسجل على أثر الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، وبالأخص في خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، نسجل 35 وحدة من المطاحن الخاصة على مستوى التراب الوطني، أين كان نشاط القطاع الخاص قبل سنة 1995 منعدما، ويقتصر على المطاحن العامة والمتمثلة في مؤسسة الرياض والتي لم تستطع تغطية كل الاحتياجات الوطنية، وكانت مساهمة الصناعات الغذائية على مستوى القطاع الصناعي حوالي 11%. [1]

كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية والتي يمكن أن نوضحها أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3): تطور القيمة المضافة (1996-2004)

الوحدة: مليون دج

البيان	القطاع / السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
القيمة المضافة	1996	36065.1	24178.2	60243.3
	1997	36228.2	33418	69646.2
	1998	41515.4	45818	87334.4
	1999	42371.9	53736.8	96180.7
	2000	40013.2	70747.9	110761.1
	2001	32997.6	79723.8	112170.4
	2002	33812.2	80311.6	124123.8
	2003	31123.7	81416.7	112540.4
	2004	32123.80	83421.7	115544.5

المصدر: كنية عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013،ص 91.

[1]: كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 90.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص لهذا الفرع في القيمة المضافة، إلى جانب تقهقر القطاع العام وإن الزيادة المسجلة من خلال المجموع العام للقطاعين، كان سببها القطاع الخاص، حيث نسجل ارتفاعا في القيمة من سنة 1996 والذي بلغ 60243.3 مليون دج إلى 115544,5 مليون دج سنة ، 2004 ويعود التدهور في الإنتاج بالنسبة للقطاع العام إلى الصعوبات التي تواجهه [1]، والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- ❖ إن أدوات الإنتاج القديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال استثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر.
- ❖ مقارنة مع القطاع الخاص والذي يعتبر حديث النشأة في أغلب مؤسساته، هذا ما ترك أدوات الإنتاج نسبيا حديثة، لكن مع هذا الاستخدام تكنولوجيا عالية، كما أن الصيانة لا تستخدم بمعايير حديثة .
- ❖ إن التموين بالماء حسب الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء على فرع الصناعات الغذائية سنة 2003دون المستوى لأكثر من 72% للطاقة الكامنة للإنتاج، إلى جانب العطل والانقطاع في التيار الكهربائي، والذي يؤدي حسب نفس الدراسة إلى ضعف الإنتاج، إلى جانب 57% من الطاقة الكامنة للإنتاج عرفت التوقف بسبب قدم الآلات في القطاع العام، وضعف الصيانة من طرف القطاع الخاص .هذا العطب أدى إلى 6 أيام توقف عن الإنتاج بـ 35% من المؤسسات، و 30يوم توقف الإنتاج بـ 7%من المؤسسات خلال عام 2003 وهذه من بين الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في القطاع الخاص وأكثر حدة في القطاع العام.

3. موقع الصناعات الغذائية من نسب الترابط الامامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني:

تعتبر الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتوجات الصناعات الأخرى، كصناعة التعليب بشتى أنواعها، صناعة التعدين، صناعة الورق، الصناعات الكيمياوية ...إلخ، وهذا من أجل إنتاج منتوجات الصناعات الغذائية، ويمكن ان تتم المساهمة من الفروع الصناعية الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيمياوية على سبيل المثال يساهم مساهمة غير مباشرة، وذلك في تحديد الكميات والمقادير المناسبة

[1]: كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 91.

[2]: فوزي عبد الرزاق،، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 215.

لإنتاج سلعة غذائية معينة، فهذا يتطلب خامات من الحديد والغاز و الطاقة الكهربائية...إلخ، وبالتالي تكون قد ساهمت في تزويد الصناعات الغذائية بنسب مختلفة من التجهيزات، كما أن هذه القطاعات تحتاج إلى سلع غذائية جاهزة، للقوة العاملة في هذه القطاعات حتى تمكنها من الاستمرارية في النشاط الإنتاجي، وهذا يشكل بما يسمى التشابك القطاعي من خلال مدخلات ومخرجات لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني، ومن خلال الجدول الذي يوضح نسب الترابط الخلفي والأمامي للصناعات الغذائية الجزائرية لسنة 1998 نتعرف على مدى درجة هذا الترابط مع فروع الاقتصاد الوطني،[1] والجدول التالي يوضح نسب الترابط الامامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني:[2]

الجدول رقم (4): نسب الترابط الامامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني.

الفروع	معامل الترابط الامامي	معامل الترابط الخلفي	المجموع
الصناعات النسيجية	0.415	0.765	1.18
الصناعات الغذائية	0.186	0.575	0.761
صناعة الصلب والحديد	0.364	0.626	0.99
صناعة الورق والخشب	0.251	0.608	0.859
الصناعات الكيماوية	0.678	0.581	1.259
الاشغال البترولية العمومية	0.689	0.575	1.264
الفنادق والمقاهي	0.030	0.477	0.507
البناء والاشغال العمومية	0.201	0.372	0.573
مواد البناء	0.027	0.399	0.426
المناجم والمحاجر	0.892	0.408	1.3
المحروقات	0.008	0.331	0.339
النقل والمواصلات	0.125	0.285	0.41
الماء والطاقة	0.180	0.228	0.408
الزراعة والغابات	0.495	0.235	0.73
التجارة	0.547	0.333	0.88
الخدمات المقدمة للمؤسسة	0.121	0.685	0.806
الخدمات المقدمة للعائلات	0.529	0.115	0.646

المصدر: منشورات وزارة الصناعة 1999.

[1]: كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 92.

[2]: فوزي عبد الرزاق، ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص ص 208-209.

إن ما يوضحه الجدول من نسب الترابط الأمامي و الخلفي لفروع الاقتصاد الوطني يبرز مساهمة الصناعات الغذائية في التشابك الفرعي حيث كانت متوسطة عموما وشكلت في المجموع نسبة 76% من مجموع نسب الارتباطات الخلفية الأمامية، وان مقارنتها ببعض فروع الاقتصاد الوطني، كالمواد الكيميائية، صناعة الورق، الخشب، مواد البناء، والنسيج، أي فروع الصناعات الخفيفة، نجد أنها احتلت المرتبة التاسعة، ويرجع هذا الضعف كما هو موضوع في الجدول إلى مساهمة الارتباط الأمامي الذي سجل نسبة تعتبر ضعيفة تمثلت في ،18,6% مقارنة بمساهمة الارتباطات الخلفية والتي بلغت 57,5%.

بما أن هذه الصناعة ارتباطاتها الأمامية مع الفروع الاقتصادية الأخرى تمثل تزويدها بالسلع الغذائية لسد حاجيات القوة العاملة بهذه الفروع، إلا أنها تشكل نسبة ضعيفة لهذا النوع من الارتباط، هذا يدل على ضعف الإنتاج الصناعي الغذائي الموجه للاستهلاك، وان هذا العجز يغطي دائما عن طريق اللجوء إلى الاستيراد.

ترجع النسبة المعتبرة للقيمة المضافة للصناعات الغذائية وتشابك قطاع الصناعة إلى السياسات المطبقة في الآونة الأخيرة من طرف الدولة وهو ما سنقوم بتفصيله في المبحث التالي.

المبحث الثاني: تطور الصادرات والواردات الغذائية الجزائرية

يتميز الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته ، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و يليها السلع نصف مصنعة و السلع الاستهلاكية والتموين الصناعي بالإضافة الى قطاع المحروقات حيث سنتطرق في هذا المبحث الى تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية في مجال الصناعات الغذائية.

المطلب الاول: تطور الواردات خلال الفترة 1980-2012

تنوعت واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 1980-2012 بين المواد الغذائية وسلع التجهيز و التموين الصناعي وكذا المحروقات والسلع الاستهلاكية وهو ما تبينه ارقام الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): تطور واردات السلع الجزائرية من 1980 الى 2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات و السلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة	المجموع
1980	7782	13680	854	11324	4176	2697	6	40519
1982	8745	17256	317	11983	7314	3759	10	49384
1984	7833	21627	894	12029	5626	3203	45	51257
1986	7261	16798	619	10970	4842	2854	50	43394
1988	9296	17774	668	10043	3272	2327	47	43427
1990	16907	26867	840	26415	11707	3980	302	87018
1992	50696	84017	2380	40445	12156	3535	310	205035
1994	93515	165203	1762	49552	24224	4881	1005	340142
1996	138928	157639	5533	108154	55012	32227	833	498326
1998	145413.2	163414.8	6869.4	127980.9	61766.4	46908.9	4.9	552358.6
2000	167013.1	201889.6	9427.5	163997	90502.5	57500.5	95.5	690425.7
2002	204480.6	296614.3	10889.9	247390	113528.5	83848.9	287.6	957039.8
2004	245329.7	376591.3	10891.9	373431.1	185491.6	122664.2	00	1314899.8
2006	251311	538536.1	13321.9	397666.6	219425.2	138280	00	1558540.8
2008	464487.7	940763.5	1615405	538753	413538.6	198336.2	00	2575033.4
2010	392523.9	1103483	37460	747567.1	489988.2	240768.6	16.9	3011807.6
2011	709561.2	1085795.5	49433.7	812556.1	517969.7	267185.4	00	3442501.6
2012*	696648.7	945667.87	146340.4	1068820.29		772029.1	00	3629506.4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

-الديوان الوطني للإحصائيات ONC

-* فيصل لوصيف، **اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 176.

الشكل (1): تطور واردات الصناعات الغذائية خلال الفترة 1980-2012

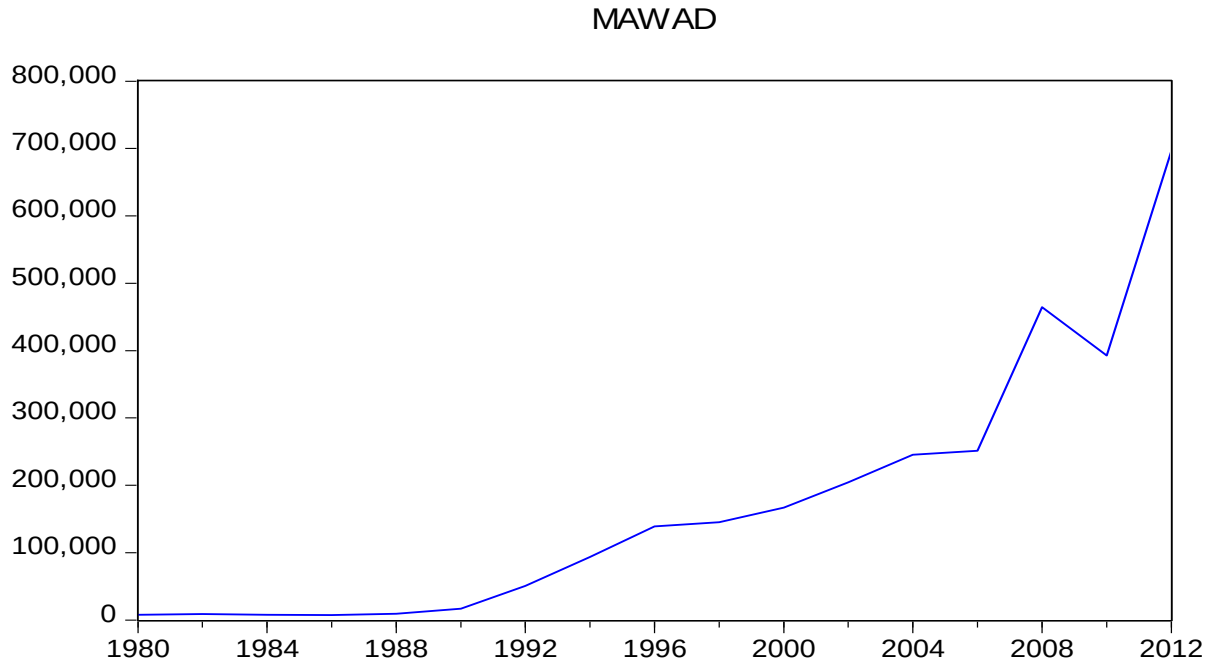

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات الغذائية في الجزائر أخذت اتجاها تصاعديا ما يدل على وجود مشكلة غذائية في الجزائر ودليل على أن قطاع الصناعات الغذائية لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء ومازالت الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى حيث انتقلت قيمة الواردات الغذائية سنة 1980 من 7782 ألف دج إلى 8745 ألف دج سنة 1982 ثم عرفت انخفاضا سنتي 1984-1986 إلى ما قمته 7261 ألف دج لكن سرعان ما تعود إلى الارتفاع سنة 1988 إلى ما قمته 9296 ألف دج ويستمر الارتفاع بوتيرة عالية إلى أن تصل 464487.7 ألف دج سنة 2008 ثم تنخفض قيمتها سنة 2010 إلى 392523.9 ألف دج ثم ترتفع قيمة الواردات إلى أعلى قيمة لها وهي 696648.7 ألف دج و ذلك سنة 2012.

شكلت واردات سلع ومعدات التجهيز والنقل النسبة الأكبر من الواردات الكلية على طول فترة الدراسة، و التي عرفت مبالغ كبيرة انتقلت من أكثر من 38 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 254 مليار دج في نهاية فترة التسعينات، ليقفز المبلغ الى أكثر من 1068 مليار دج سنة 2012 وهو ما يمثل نسبة 29.44 % إلى حجم الواردات الكلية، وهو أمر مفهوم بالنسبة لاقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري المفتقد الى قاعدة صناعية صلبة وبحاجة الى بناء نفسه للانطلاق، وهو نفس الشيء الذي يقال على السلع

الموجهة للتموين الصناعي والتي تتمثل بالأساس في المواد الاولية الموجهة لما هو قائم من صناعات في البلد، والتي عرفت بدورها أرقاما كبيرة انتقلت بين 13 مليار دج و26 مليار دج و 201 مليار دج 945 مليار دج خلال سنوات 1980 و1990 و2000 و2012.

المطلب الثاني: تطور الصادرات خلال الفترة 1980-2012

شكل تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المشكل العويص للحكومات المتعاقبة فحقيقة الارقام توضح بعد الجزائر عن الوصول الى الاستغناء عن المحروقات او جعله مصدر ثانوي لتمويل الاقتصاد الجزائري حيث يمثل هذا القطاع نسبة 90% من الصادرات وهو ما يدل على بعد البلد عن تنويع اقتصادها والجدول الموالي يوضح اهم السلع المصدرة خلال الفترة 1980-2011، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-2011

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات و السلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة	المجموع
1980	431	476	51715	5	1	20	00	52648
1982	324	754	59391	4	2	3	00	60478
1984	235	1204	62297	8	1	13	00	63758
1986	123	761	34003	16	6	23	00	34935
1988	264	1711	68927	510	371	154	00	71937
1990	450	2216	118600	547	107	187	172	122279
1992	1743	7425	237545	1727	182	388	00	249010
1994	1159	10791	311362	434	72	520	00	324338
1996	9260	44226	682139	2371	222	2593	00	740811
1998	2002.2	18372.9	566616.1	883.3	235.6	765.5	00	588875.6
2000	2651.5	38281.7	1611973.6	2983	1160.1	165.7	00	1657215.6
2002	3332.5	48984.9	1441871.6	3445.2	1812.8	1744.9	00	150191.9
2004	5294.6	41111.2	2286309.3	1210.5	2739.9	782.4	00	2337447.8
2006	6162	72747.3	3895736.2	1248.3	2261.8	839.3	00	3979000.9
2008	7457.9	78125.4	4970025.1	1575.8	1889.2	35946.4	00	5095019.7
2010	24006.9	86219.4	4220106	1481.6	987.8	785.7	00	4333587.4
2011	26045.3	121265.7	5223836.8	994	1207.5	782.1	00	5374131.3
2012*	24273.74	141687.3	5472915.13	2326.55		1240.83	00	5642443.59

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

-الديوان الوطني للإحصائيات ONC

-*فيصل لوصيف، **اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 176.

الشكل رقم (2): تطور الصادرات الغذائية خلال الفترة 1980-2012

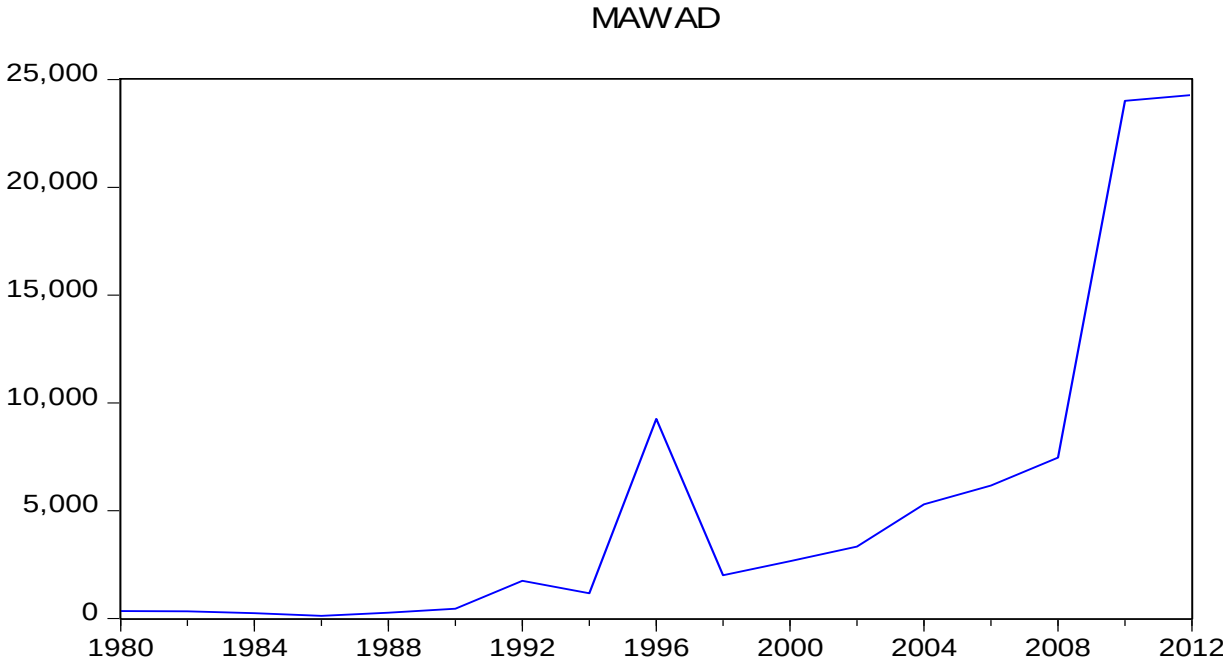

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ تذبذب في قيمة الصادرات حيث بلغت 431 الف دج سنة 1980 لتنخفض سنة 1982 الى ما قيمته 324 الف دج لتستمر فالانخفاض لتبلغ 123 الف دج سنة 1986 لتعرف ارتفاعا مرة اخرى من سنة 1988 الى 1992 حيث انتقلت قيمة الصادرات خلال هذه السنوات من 264 الف دج وصولا الى 1743 الف دج لتنخفض سنة 1994 الى ما قيمته 1159 لترتفع مرة اخرى سنة 1996 لتصل الى 9260 الف دج لتنخفض مرة اخرى سنة 1998 حيث بلغت قيمة الصادرات خلال هذه السنة 2002 الف دج لتعرف قيمة الصادرات ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000 الى 2011 لتبلغ 26045 الف دج والتي تمثل اعلى قيمة لصادرات الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة ، وعرفت هذه فترة (1980-2011) هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسب كبيرة جدا بلغت 97.9% و97.38% و96.99% من مجموع الصادرات الكلية خلال السنوات 2006 و2010 و2012 على التوالي وهو ما يدل على التبعية الكبيرة التي يعانيها الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

المطلب الثالث : مقارنة بين واردات وصادرات المواد الغذائية في الجزائر

من خلال الجدول التالي سنقوم بالمقارنة بين صادرات وواردات المواد الغذائية في الجزائر.

الجدول رقم (7): مقارنة بين واردات وصادرات المواد الغذائية خلال الفترة 1980-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	قيمة صادرات المواد الغذائية	النسبة من مجمل الصادرات	قيمة واردات المواد الغذائية	النسبة من مجمل الواردات
1980	431	0.82	7782	19.21
1982	324	0.54	8745	17.71
1984	235	0.37	7833	15.28
1986	123	0.35	7261	16.73
1988	264	0.37	9296	21.41
1990	450	0.73	16907	19.43
1992	1743	0.70	50696	24.73
1994	1159	0.36	93515	27.49
1996	9260	1.25	138928	27.88
1998	2002.2	0.34	145413.2	26.33
2000	2651.5	0.16	167013.1	24.19
2002	3332.5	2.22	204480.6	21.37
2004	5294.6	0.23	245329.7	18.66
2006	6162	0.15	251311	16.12
2008	7457.9	0.15	464487.7	18.04
2010	24006.9	0.55	392523.9	13.03
2011	26045.3	0.48	709561.2	20.61
2012*	24273.74	0.43	696648.7	19.19

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(6) ورقم(7)

يظهر من خلال الجدول السابق تذبذب في قيمة الصادرات خلال الفترة(1980-2012) حيث بلغت قيمة الصادرات 431 مليون دج سنة 1980 لتعرف انخفاضا خلال الفترة (1982-1986) لتبلغ 123 مليون دج سنة 1986 وهو ما مثل 0.35% من اجمالي صادرات الجزائر، لترتفع مرة اخرى خلال السنوات(1988-1992) حيث بلغت 1743 مليون دج سنة 1992، لتعرف ارتفاعا كبيرا ومتواصلا خلال الفترة (1994-2011) حيث وصلت ذروتها سنة 2011 بقيمة 26045.3 مليون دج ومثلت هذه

القيمة 0.48% من اجمالي الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا سنة 2012 لتبلغ 24273.74 مليون دج اي 0.43% من اجمالي الصادرات الجزائرية.

بالنسبة للواردات الجزائرية تظهر الحركة متذبذبة حيث بلغت 7782 مليون دج سنة 1980 لترتفع الى 8745 مليون دج سنة 1982 لتنخفض مرة اخرى خلال السنوات (1984-1986) حيث بلغت 7261 مليون دج سنة 1986 لتعرف ارتفاعا متواصلا من سنة 1988 الى سنة 2008 بقيمة 464487.7 مليون دج بنسبة 18.04% من اجمالي واردات الجزائر، لتتراجع قيمة الواردات الى 392523.9 مليون دج بنسبة 13.03% سنة 2010، لتبلغ ذروتها سنة 2011 بـ 709561.2 مليون دج بنسبة 20.61% من اجمالي واردات الجزائر ثم تنخفض مجددا سنة 2012 لتبلغ قيمتها 696648.7 مليون دج بنسبة 19.19%.

من خلال ما سبق نلاحظ ان الجزائر بلد مستورد بالدرجة الاولى للأغذية، بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات الذي يمثل 98% من قيمة صادرات الجزائر في حين تمثل قيمة صادرات القطاعات الأخرى 2%.

المطلب الرابع: صادرات واردات الجزائر من المواد الغذائية

سنحاول التطرق خلال هذا المطلب الى تسليط الضوء على بعض صادرات وواردات الجزائر من المنتجات الغذائية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (8): واردات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية سنتي (2016-2017)

المنتوج الوطني	10 اشهر الاولى من سنة 2016		10 اشهر الاولى من 2017	
	العدد	%	العدد	%
حبوب دقيق وطحين	2400.62	35.24	2276.16	31.98
الحليب ومشتقاته	798.84	11.73	1223.06	17.18
سكر وحلويات	742.03	10.89	913.42	12.83
القهوة والشاي	340.41	5	367.4	5.16
خضر جافة	246.3	2.99	314.59	4.42
لحوم	203.79	69.46	5268.59	74.02
المجموع	4731.79	69.46	5268.59	74.02
اجمالي الواردات الغذائية	6812	100	7118	100

Source : Ministère des Financesm, Direction Générale des Douanes.2017

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ انه إضافة إلى استراد منتوج السكر والحلويات التي بلغت حصتها الاستيرادية في سنة 2017 قيمة 913.42 مليار دينار ما يعادل نسبة 12.83% إجمالي المواد الغذائية، يليها منتوج القهوة والشاي بقيمة 367.40 مليار دينار، وفي سنة 2017 سجلت منتجات الخضر الجافة ارتفاعا مقارنة بسنة 2016 حيث قدرت ب 314.59 في سنة 2017 و 246.30 في سنة فيما يخص اللحوم فمن الملاحظ انها تعرف تراجعا حيث بلغت قيمتها سنة 2017 ب 173.96مليار دينار مقابل 203.59 في سنة 2016.

جدول رقم(9): صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية لسنتي (2016-2017)

السنة	10أشهر الأولى لسنة 2016		10 أشهر الأولى لسنة 2017	
المنتوج	العدد	%	العدد	%
سكر القصب والشمندر	171.97	11.91	204.95	13.73
التمر	28.06	1.94	37.75	2.53

Source :Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes. 2017

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن سكر القصب والشمندر يحتل المركز الأول حيث بلغت نسبته من إجمالي الصادرات 11.91% بقيمة 171.97 مليار دولار في سنة 2016 لتصل سنة 2017

إلى نسبة 13.73% بقيمة 204.95 مليار دولار. وفيما يخص إنتاج التمور في الجزائر يعرف هو الأخر نتائج جيدة حيث وصلت نسبة إنتاجه في سنة 2017 إلى 2.53% بقيمة 37.75 مليار دولار مقارنة بسنة 2016.

خلاصة الفصل:

إن وقطاع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين الفروع والقطاعات الاخرى، مما يرشحه مستقبلا للعب دور حيوي في تحريك الفروع والقطاعات الصناعية، حيث يفرض هذا القطاع ضرورة تدخل الدولة لدعم هذا النشاط من خلال معالجة مشكلة الفلاحين او اصحاب المؤسسات الصناعية في ان واحد وفق جملة من الاصلاحات والبرامج المختلفة واعطاء الاولوية في نمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتبارها قاطرة حقيقية في عملية التنمية خاصة مؤسسات الصناعات الغذائية الذي تعاني مؤسساته من تخلف تكنلوجي ومنافسته للمنتجات الاجنبية المستوردة، رغم التحولات العميقة وبرامج الاصلاحات الواسعة التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال والتي لم تتأكد نتائجها بعد، انتاجية فلاحية منخفضة، نوعية رديئة، اين تبقى الجزائر من بين الدول الاوائل من حيث استراد المواد والسلع الغذائية.

خـاتمــة عـامة

تعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الانشطة المختلفة من الزراعة والصيد والصناعة، التي توفر المواد الاولية كي تقوم بالتحويل والتغليف، وتضمن اخيرا التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، اضافة الى كونه المنقذ وأداة التقييم والضبط للإنتاج الزراعي في القطاع الاولي، حيث مخرجاته هي مدخلات لهذا الاخير، وهو ايضا مصدر هام للعملة الصعبة وقناة للتصدير، كما يستقطب اليد العاملة ويحقق خلق مناصب شغل، التي تعتبر مفتاحا لحل ازمة البطالة وفي الوقت نفسه محركا للطلب عن طريق الدخول الموزعة فيه، والتحديث الاولي في قطاع الصناعات الغذائية يؤكد الخصائص التجديدية والتنافسية وقوة الطلب على منتجاته وتحسين عوامل الطلب وسلسلة قطاع الصناعات الغذائية من الخلف والامام.

ان فرع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فهو يلعب دورا حيوي في تحريك الفروع الصناعية كالتعبئة التغليف والصناعات الهندسية والكيميائية الى جانب علاقته التشابكية مع القطاع الفلاحي، وتعتبر الصناعات الغذائية نتاج تقنية علوم الاغذية والعلاقات التي تربطها بعمليات التصنيع الغذائي، وتعد محليا واقليميا وعالميا من اكبر الصناعات واهمها من حيث الاستثمارات او عدد المصانع خلال المدة الاخيرة على المستوى العالمي، بل انها من اسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين واحتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة.

كما ان الصناعات الغذائية في الجزائر تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في عملية التصدير، وهي بحاجة ماسة الى اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية التي تضمن لها النمو الايجابي و المستدام ويستدعي ذلك احداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية والارتقاء بها الى المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة وفك ارتباطها بقطاع المحروقات، وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، حيث ظلت الصناعات الغذائية تحتل المرتبة الثالثة بين الفروع الصناعية الاخرى من حيث مساهمتها في الناتج الوطني او القيمة المضافة.

كما ان مساهمة الخامات الزراعية المحلية مازالت محدودة لأنها لا تتوفر بالكمية والنوعية المطلوبة على مدار السنة، هذا ما اثر على مصانع الصناعات الغذائية وجعلها مربوطة في انتاجها بالمواد الخام المستورة.

نتائج الدراسة:

- يمتلك قطاع الصناعات الغذائية مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، اذ يلعب دورا حيويا في تحريك الفروع الصناعية الاخرى ، كما يعتبر هذا القطاع البديل الامثل للجزائر للخروج من تبعية قطاع المحروقات، لذلك عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع الصناعات الغذائية منذ الاستقلال الى يومنا هذا.
- إن الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي ما زالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق اكتفائها الذاتي وهذا بشقيه الزراعي والصناعي، رغم الاصلاحات العديدة التي عرفها القطاع الزراعي والصناعي الغذائي.
- إن أهمية التدفقات نحو الاستيراد للمواد الخاصة الزراعية يبين عدم قدرة القطاع الزراعي على تغطية الطلب الوطني، أما المواد الأولية التي تدخل في إنتاج سلعتي السكر والزيت فهي منعدمة، لكن بالنسبة للطماطم ظلت في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى بسبب عدم وجود مصانع أوقات الحصاد تستقطب كل المنتوج، إلى جانب كون إنتاجها موسمي.
- ظلت الصناعات الغذائية في الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بين الفروع الأخرى، أي بعد كل من البناء والأشغال العمومية والتجارة وهذا من حيث التشغيل أو من حيث مساهمتها في الناتج الوطني الخام أو القيمة المضافة. وتربطه علاقة قوية بالقطاع الفلاحي نظرا لقوة التشابك القطاعي لهذا الفرع، كما نستنتج أن قدرة القطاع الزراعي في تموين هذا الأخير ظلت دون المستوى المطلوب في تزويده بالمواد الخام الزراعية.

الاقتراحات:

- إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي الغذائي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الغذائية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وترشيد الواردات وتحقيق التوازن قدر الإمكان.
- النمو بالصناعات المحلية، والارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج، لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي.
- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، وبعض الصناعات الغذائية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- ❖ تشجيع الصناعات الزراعية على احترام معايير ومواصفات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعبئة , والتغليف وتوفير الخدمات الداعمة كالنقل المبرد وأماكن التخزين لضمان قدرة منتجاتها على الحفاظ على خصائصها الصحية .
- ❖ عدم فرض الضرائب والرسوم على مدخلات فرع الصناعات الغذائية وبالخصوص المواد الاولية، مواد التعبئة والتغليف وكذلك الطاقة وهو ما يشجع المنتجين الخواص.
- ❖ ضرورة إجراء الإصلاحات و إتباع سياسات اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.
- ❖ إعادة هيكلة الانتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة للسلع الاجنبية في الاسواق الدولية، وتحقيق فائض في الانتاج الزراعي يمكن استغلاله في مجال الصناعة الغذائية.

قـائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

1) ايمن سليمان مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
2) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
3) حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، الطبعة الثانية، الجزء الأول، جامعة بغداد، 1975.
4) حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
5) رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.
6) سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
7) شريف علي الصوص، التجارة الدولية الاسس والتطبيقات، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2000.
8) صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، ،1973.
9) عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة،1997.
10) عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
11) عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
12) عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
13) غول فرحات، التسويق الدولي مفهوم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.2008
14) محمد احمد السريتى، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

15) محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.
16) محمود الشيخ، التسويق الدولي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
17) موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
18) واثق علي الموسوي، موسوعة التجارة الخارجية الجزء الثالث، دار الايتام للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2018.
19) يحي علي الدين حماد، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغير، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

2- اطروحات ورسائل:

1) امل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس مصر، 2000.
2) بالحبيب عبد الكامل، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميز ان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية،2000.
3) سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع تطبيق على فرع الصناعات الغذائية افاق 2025، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017.
4) طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_حالة الصناعات الغذائية_ ، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
5) فوزي عبد الرزاق ، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
6) فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية دراسة حالة الجزائر 1962-1995، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
7) فيصل لوصيف، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014.

8) كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
9) مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004.
10) مصطفى محمد النشري ، الاثار الاقتصادية لصناعة الزيوت ومشتقاتها ، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس القاهرة، 1995.

3- ملتقيات:

1) أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، الجزائر.
2) الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، نوفمبر 2010.

4- مجلات ومنشورات:

1) الهاشمي جعبوب،" تاريخ الصناعة الجزائرية"، رسالة وزير الصناعة، منشورات وزارة الصناعة، الجزائر، أكتوبر 2002 .
2) ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015.
3) دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى ، 2014.

5- المواقع الالكترونية:

1) الديوان الوطني للإحصائيات ONC
2) Ministère des Financesm, Direction Générale des Douanes.2017

ملخص الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز واقع ومساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في خلق القيمة المضافة والارتقاء بالقدرات التصديرية خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تقديم إحصائيات عن بعض الصناعات الغذائية الجزائرية وتحليل هذه المعطيات، حيث تبين ان اغلبية الاستهلاك الجزائري يؤمن عن طريق الاستيراد رغم التطور المستمر لآلات الانتاج المحلي مما يعكس اهمية توجيه الاموال المسرفة في الاستيراد الى تقوية هذا الانتاج الوطني وتنمية المواد المتوفرة من اجل تطوير الصناعات الغذائية المحلية، بالإضافة إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني.

❖ الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الاستيراد والتصدير، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study sought to highlight the reality and contribution of Algerian food industries in creating value added and upgrading export capabilities outside the Fuel sector By providing statistics on some Algerian food industries and analyzing these data Where it was found that the majority of Algerian consumption believes in importation despite the continuous development of domestic production machinery Reflecting the importance of transferring funds Expensive In import To strengthen this national production and development of available materials for the development of local food industries In addition to trying to highlight the role played by these industries in the national economy

❖ Keywords: food industry, import and export, Algerian economy